المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية

الدورة التاسعة

الدوحة، 11-13 آذار/ مارس 2023

مفهوم "الثقافة السياسية" والثقافات السياسية في العالم العربي

عن المؤتمر | جدول الأعمال | المشاركون | رؤساء الجلسات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية

الدورة التاسعة

الدوحة، 11-13 آذار/ مارس 2023

مفهوم "الثقافة السياسية" والثقافات السياسية في العالم العربي

عن المؤتمر | جدول الأعمال | المشاركون | رؤساء الجلسات

عن المؤتمر

مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية

الدورة التاسعة

يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدورة التاسعة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية في الفترة 11-13 آذار/ مارس 2023. يدرس المؤتمر في هذه الدورة موضوع "**مفهوم 'الثقافة السياسية' والثقافات السياسية في العالم العربي**".

عن المؤتمر

اختار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات "مفهوم 'الثقافة السياسية' والثقافات السياسية في العالم العربي" موضوعًا للدورة التاسعة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ وذلك لأهمية هذا المبحث، ولأنه غاب عن الأجندات البحثية العربية على نحو لافت، من حيث هو مبحث علمي له تحديدات ومفاهيم وإشكاليات ماثلة وتوجهات ومقاربات ومقولات تفسيرية، وما إلى ذلك. وقد كان يحضر، من حين إلى آخر، في سياق مستحق ولكنه سالب وسجالي، في التصدي لبعض الكتابات التي تعدّ ثقافةَ العرب متناقضةً مع الديمقراطية، بافتراض هيمنة الدين عليها، ولكنه يكاد لا يحضر في سياق موجب يتعلق بدراسات نظرية عن الثقافة السياسية، أو بتناول الثقافات السياسية القائمة ودورها. وإن كان ثمة بعض الإسهامات تنطلق في فهم المجتمع العربي من زاوية نظر ثقافية، سواء في عدّه أساسًا مجتمعًا بطريركيًا أو دينيًا، فإنها غالبًا غير واعية بكونها تدرسه من زاوية الثقافة، ولا تتعامل مع هذه المسألة تعاملًا نظريًا.

وبغياب هذا المبحث، غاب كذلك ما يدور في دائرته من مباحث يفضي إليها، من قبيل علاقته بمواقف الفاعلين الاجتماعيين وسلوكهم السياسي، وتصنيف الثقافة السياسية بموجب الفئات الاجتماعية المختلفة التي تحملها، أو بموجب الأيديولوجيات والقيم السائدة، وغير ذلك.

ظهر مفهوم "الثقافة السياسية" في أواسط القرن العشرين، إلا أنّ جذوره ترجع إلى القرن التاسع عشر، مع ما قدّمته العلوم الاجتماعية الأوروبية من تصورات عن دور القيم في الفعل الاجتماعي، ومن ذلك بعض إسهامات سان سيمون، وأوغست كونت، وإميل دوركهايم، ولاحقًا تالكوت بارسونز. والمنظّر الأكثر أهمية في تطور مفهوم "الثقافة السياسية"، بحسب ما يرى عالم السياسة الأميركي غابرييل آلموند، هو عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، الذي كشف كتابُه **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية** عن دور القيم الدينية في تطور المجتمعات الأوروبية نحو الرأسمالية. وقد استُعمِلت مقاربتُه في فهم تأثير نمط التدين في أنماط السلوك التي تعزز العقلانية الاقتصادية أو تعوقها، وقد سرّعت في فهم خصوصية البلدان البروتستانتية فيما يتعلق بالديمقراطية أيضًا.

غير أن المفهوم لم يُصَغ صياغة نظرية، إلا في العلوم السياسية الأميركية، وتحديدًا داخل حقل السياسة المقارنة، في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. والمكان والزمان مهمّان، هنا، لفهم السياق الفكري الذي ظهر فيه هذا المفهوم؛ فهو لم يكن مجرد تعبير عن مقاربة جديدة في العلوم السياسية، تنتقل من دراسة المؤسسات إلى دراسة العوامل المتصلة ببيئتها، من خارج المؤسسات، والتي تؤثر في السياسة وتسهم في صياغتها، بحيث تتصدر الثقافة والقيم هذه العوامل. وترتبط هذه المقاربة، أيضًا، بالمدرسة السلوكية الأميركية، التي دعت إلى إيلاء السلوك الإنساني والاجتماعي (دور الفرد وسلوكه)، المحدّد بمنظومة من القيم والرؤى والأفكار، أهميةً. غير أنها، من جهة أخرى، كانت تعبيرًا عن تبنّي منهجية مواجِهة للمنهجية المادية الاقتصادوية الماركسية (لا سيما في صيغتها السوفياتية)، التي أهملت

جوانب القيم والثقافة، عبر ترسيمة مبسطة تقول: إن البنية الفوقية، التي تشتمل على عناصر الثقافة السياسية، هي انعكاس للبنية التحتية. ومن ثم، لا يمكن فصل صعود مفهوم "الثقافة السياسية" عن مناخ الحرب الباردة. وفي هذا السياق، ظهر كتاب عالمَي السياسة الأميركيَين، غابرييل ألموند وسيدني ڤيربا **الثقافة المدنية: المواقف السياسية والديمقراطية في خمس أمم**[1]، الذي يعدّ المرجع المؤسّس لمفهوم "الثقافة السياسية".

ومع ذلك، ينبغي التذكير بأن هذا السياق الفكري الذي ظهر فيه المفهوم لا يعني أننا أمام مفهوم أيديولوجي. ومن ثم، لا يمكن الادّعاء أنّ المفهوم فقَدَ الصلاحية العلمية بانتهاء الحرب الباردة، بل إن تطوراته، منذ ظهوره، خضعت لسجال علمي. ومن ذلك أن المفهوم يتسم بسيولة عالية، تحدّ من قدرته على التفسير، هذا فضلًا عن صعوبة أن تكون الثقافة عاملًا تفسيريًا وحيدًا، وأنه يتوقف على المعايير المنتقاة المستعملة في القياس، انسجامًا مع غلبة المناهج الكمية في العلوم السياسية الأميركية، وما يمكن أن يفضي إليه هذا من تعميم نتائج ذات طابع فردي، لتُقدّم بأنها عامة وكلّية. وقد شمل السجال "التحيز القيمي" للمفهوم، من جهة أن مقاربة الثقافة السياسية تميل إلى تبرير الوضع القائم؛ لأنه نتاج الثقافة السائدة، وكأنه يجب أن تسبق التغيير الاجتماعي عملية إعادة تربية أو تثقيف، وهذه غير ممكنة في الظروف القائمة، وهكذا يدور الحجاج في حلقة مفرغة. ومن الضروري الحذر من المقاربات التي تتعامل مع الثقافة بوصفها ظاهرة جوهرانية ثابتة، تشتق منها طبيعة الأنظمة السياسية في البلدان المختلفة، وهي المقاربات التي استدعت ردودًا حادة على هذا المفهوم.

لا بد، إذًا، من تخليص مفهوم "الثقافة السياسية" التحليلي من الثقافوية الأيديولوجية التي لا تختلف كثيرًا عن العنصرية.

من ناحية أخرى، لم يعد ممكنًا تفسير العديد من الظواهر المتعلقة بأنظمة الحكم، من دون أخذ عنصر الثقافة السياسية المهيمنة في الاعتبار، والثقافات السياسية القائمة، ومن دون التمييز بين الثقافة الشعبية وثقافة النخب، أو ثقافاتها.

ومع ذلك، أصبحت التركة العلمية التي ارتبطت بظهور مفهوم "الثقافة السياسية" من الموضوعات القائمة في العلوم الاجتماعية، على نحو عام؛ وهي أن النظام السياسي لا يُدرس مجرّدًا، بوصفه نتاجًا مؤسسيًا، بل هناك عوامل وفواعل من خارج المؤسسات (ومن خارج الدولة)، مادية ومعنوية، اقتصادية وثقافية، تسهم في نشأته، والأهم من ذلك في ترسيخه ورسوخه. فمن الصعب أن يتجذر نظام سياسي ويستقر على المدى البعيد بالقوة فقط، إذا كانت الثقافات السياسية السائدة في أوساط النخب والجمهور متناقضة معه قيميًا.

وأكثر من ذلك، يرتبط هذا المفهوم بسؤال نظري أعمق - حتى وإن صيغ في سياقات معينة، فإنه لا يفقد أهميته النظرية والفكرية - وهو: ما علاقة الفعل السياسي، والموقف من طبيعة نظام

1 Sidney Verba & Gabriel Almond, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (California: Sage Publishing, 1963).

الحكم السائد، بالأفكار والقيم والمعتقدات (الدينية والأيديولوجية) وبالتنشئة الاجتماعية؟ وإلى أي حد هو نتاج لها؟ وكيف تؤثر الثقافة السياسية في الحكم وأشكاله؟ وكيف تسهم العلاقات والتفاعلات الإنسانية والاجتماعية في عملية إنتاج القيم والأفكار والتصورات التي تحدد الفعل السياسي؟ أتختلف هذه باختلاف الثقافات والمجتمعات، أم أن الفروق أخذت تضعف في عالم التكنولوجيا والاتصالات الرقمية؟ أيتّجه العالم نحو ثقافة سياسية معولمة بهذا المعنى، أم إن الإحساس بالتهديد يدفع نحو سلوك دفاعي والانغلاق على النفس وإبراز الاختلاف والتمايز؟

في أواسط الستينيات من القرن العشرين، عرّف ألموند مع ڤيربا الثقافة السياسية بأنها "نمط محدد من التوجهات السياسية بإزاء النظام السياسي، بأجزائه المختلفة، والتوجهات إزاء دور الذات في النظام"، ثم عاد ليوسّعه، بالتعاون مع بينغهام باول، ليصبح "نمطًا من التوجهات الفردية إزاء السياسة، يشترك فيها أفراد النظام السياسي. إنها العالم الشخصي، الذي يكون أساسًا للأفعال السياسية، ويعطيها معنى. وهي تتضمن التوجهات المعرفية، والتوجهات العاطفية، والتوجهات التقييمية"[2].

أو لِنَقلْ إن الثقافة السياسية هي "تلك القيم التي تعزز أو تضعف (تدعم أو تقوّض) منظومة معينة من المؤسسات السياسية"[3]، كما كتب عزمي بشارة، الذي شدد من ناحية أخرى على أن ما تبرزه نظرية التحديث من عناصر الثقافة المساندة للديمقراطية هو نتاج عقود وقرون من تطور الديمقراطية، وليست شرطًا مسبقًا لها، ورفض جوهرانية الثقافة، ليدمج مبحث "الثقافة السياسية" في مبحث "النخبة". ففي كتابه **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**، وانسجامًا مع تحفظه على فكرة بعض الحداثويين بأن ثقافة عموم الشعب تعوق عمليات الانتقال الديمقراطي، ورفضه فكرة أنها تتحمل مسؤولية فشلها في الحالة العربية، كان يتحدث، باستمرار، عن "الثقافة السياسية للنخب" الحاكمة والمعارضة ودورها في عملية الانتقال الديمقراطي[4].

ومن نافل القول أن نشير إلى أنه لا توجد ثقافة سياسية واحدة، بل هناك ثقافات سياسية متعددة ومتنوعة بتعدد المجتمعات وتنوعها؛ وداخل المجتمع العام الواحد نفسه يمكن الحديث عن ثقافة الشباب، وثقافة النخبة، وثقافة المهمشين، والثقافة الذكورية، وثقافة المجموعات الإثنية، وما إلى ذلك. كما أنّ الثقافة السياسية متغيرة متبدلة، وليست ثابتة.

---

2 Ibid., p. 12;

وكان آلموند قد باشر بتعريف "الثقافة السياسية" منذ أواسط الخمسينيات، وذلك في دراسته:

Gabriel A. Almond, "Comparative Political Systems," *Journal of Politics*, vol. 18, no. 3 (August 1956), p. 3; Gabriel A. Almond & G. Bingham Powell Jr., *Comparative Politics: A Developmental Approach* (Boston: Little Brown and Co., 1966).

3 عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، ط 4 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 135.

4 عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

إنّ تحديدًا لـ "الثقافة السياسية" على هذا النحو، لم تجرِ دراسته في الثقافة العربية؛ أي دراسة الثقافة السياسية استنادًا إلى هذه المرجعية النظرية، الواضحة والمحددة.

ربما يكون قد جرى، عربيًا، دراسة الثقافة السياسية تحت عناوين أخرى، منها "المخيال السياسي"، و"دور الدين في السياسة"، و"سياسة الثقافة"[5]، و"الفكر السياسي للأحزاب والحركات الاجتماعية - السياسية"؛ وهذه كلها مباحث تتضمن دور القيم والمعايير في السياسة.

ولعل المفهوم الأهم، الذي قد يكون جرى دراسة الثقافة السياسية في العالم العربي من خلاله، هو مفهوم "الأيديولوجيا"، مع الوعي بالتفريق النظري بين مفهومَي "الثقافة السياسية" و"الأيديولوجيا"، من جهة أن الأخيرة ليست مجرد مجموعة من القيم والاتجاهات والمعتقدات والمواقف الجمعية تجاه الفعل السياسي، أو الحكم تحديدًا، بل هي أفكار مذهبية يرى معتنقوها أنها تحقق المجتمع الأمثل أو الأفضل إذا ما طبّقت في الواقع. ومن ثم، الثقافة أعمّ من الأيديولوجيا، والثقافة السياسية أعمّ من الأيديولوجيا السياسية. فلدى غالبية الناس أفكار وقيم تسهم في تحديد مواقفهم السياسية، ولكنها لا تنتمي، بالضرورة، إلى أيديولوجيا محددة أو أكثر. ولهذا نقول إن الثقافة السياسية التي تسهم في تحديد سلوكهم السياسي هي أوسع من الأيديولوجيا، سواء أكانت حاكمة أم لا. ولا شك في أن الثقافات السياسية تتأثر بالأيديولوجيا السائدة.

إن الاهتمام بثقافات مميزة للجماعات أو بنائها أدى إلى إعادة النظر في كثير من المفاهيم والمسلّمات الثقافية السياسية السابقة للسياسة. ومع أننا نشخّص فجوةً عربية في دراسة الثقافة السياسية، يبدو لنا أنّ من الممكن إعادة بناء هذه المباحث أو أجزاء منها، بوصفها مباحث ذات صلة بالثقافة السياسية.

إن لدراسة "الثقافة السياسية" في السياقات العربية أهميةً كبرى، مقارنةً بسياقاتٍ دولية أخرى، من جهة أنها تتبوّأ صدارة تفسيرات "استعصاء" البلدان العربية على التحول الديمقراطي، لا سيما في أدبيات الانتقال الديمقراطي، بصيغة "الاستثناء العربي"، أو "الاستثناء العربي - الإسلامي". وإن كانت بعض عناصر هذه التفسيرات تجد لها قرائن في السياقات العربية، مثل سيادة "خطاطة الشيخ والمريد"، وثقافة الجماعة في مقابل ثقافة الفرد، والأبوية والأبوية الجديدة، وفقه "الفتنة" و"الخروج"، وما إلى ذلك، فإنّ هذه التفسيرات لتعثّر الديمقراطية عربيًا تظلّ اختزالية؛ بسبب تعقّد عمليات التحول الديمقراطي المركّبة، وغياب أيّ حتمية في عملية التطور الثقافي، هذا فضلًا عن أنّ الثقافة السياسية الديمقراطية ليس لها وجود سابق للتحول الديمقراطي *ex ante*، بل تنبني في غمار عملية التحول، وفق مبدأ "التعلم بالممارسة"؛ وهو ما تعبرّ عنه سارة يركيس في الحالة التونسية بقولها: "تبني تونس سفينة الديمقراطية وهي

5 مفهوم ينشغل بدور المؤسسات الحزبية والسياسية والاجتماعية والتربوية في توليد معانٍ ثقافية وأيديولوجية سياسية جديدة، تسعى إلى الهيمنة الثقافية.

تُبحر"[6]. ولَا اكتشاف في ذلك، فهذا ما جرى في جميع الديمقراطيات التاريخية التي تطورت تدريجيًا، وتطورت معها الثقافة المساندة لها، وتؤكّده أيضًا المخاضات المعاصرة التي تشهدها العديد من البلدان العربية، والتي هي مؤشّر دال على تحوّلاتٍ ثقافية مهمة لدى الأجيال الناشئة.

وأبعد من ذلك، من المهم النظر في مسألة "الثقافة السياسية في العالم العربي"، ودرسها، وتحليلها، في مقارباتٍ علمية متخصصة ومتقاطعة وعابرة الاختصاصات، لتسليط الضوء على جوانبها المركّبة، والإسهام في إغناء الفهم العربي بشأنها.

من هنا، يدعو مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي يلتئم في دورته التاسعة حول موضوع "الثقافة السياسية"، إلى العودة بدراسة الثقافة السياسية العربية إلى الحدود الأكاديمية، بعيدًا عن الاستعمال المرسل وغير المنضبط للمصطلح، إلى جانب دمج المباحث السالفة، التي نرى إمكانية إدماجها في هذا المبحث.

إن مثل هذا المسعى ليس تمرينًا يطبّق مفهومًا نظريًا عالميًا على مادة عربية، بل إنه يحاول أن يستكشف، على نحوٍ منهجي وعلمي، حدود تأثير الثقافة السياسية في التجربة السياسية العربية الحديثة والمعاصرة، وتفاعلها معها، نظامًا ومؤسساتٍ. وهذه التجربةُ تشمل حقبًا من نفوذ كبير للأحزاب الأيديولوجية (اليسارية، والقومية، والإسلامية)، والتي كان مشروعُها السياسي يقوم على أساس حزم من القيم والأفكار. وفي المقابل، يمكن أن تفضي دراسةُ الحالة العربية إلى العودة إلى النظرية العالمية، مرة أخرى، ومراجعتها.

يأمل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن تمثّل الدورة التاسعة لمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية في موضوع "مفهوم 'الثقافة السياسية' والثقافات السياسية في العالم العربي" فرصةً لدرس مختلف هذه القضايا وتحليلها، وإثارة النقاش بشأنها، وبلورة إسهامات قيّمة في معالجتها.

---

6 Sarah Yerkes, "The Tunisia Model: Lessons from a New Arab Democracy," *Foreign Affairs* (November/December 2019), pp. 67-72.

جدول الأعمال

اليوم الأول – السبت 11 آذار/ مارس 2023

10:00-8:30	**التسجيل للمؤتمر**
11:00-10:00	**محاضرة افتتاحية** رئيس الجلسة: **مراد دياني** **عزمي بشارة:** ملاحظات عامة حول الثقافة السياسية
11:30-11:00	استراحة
12:45-11:30	**الجلسة الأولى** رئيس الجلسة: **حيدر سعيد** **عبد الوهاب الأفندي:** الثقافة سلاحًا: حروب الثقافة وثقافات الحروب في الولايات المتحدة ومصر **عبد الفتاح ماضي:** كيف يشكل الاستبداد الثقافة السياسية للجماهير؟ مقاربة من منظور العلاقات المدنية - العسكرية
13:00-12:45	استراحة
14:15-13:00	**الجلسة الثانية** رئيس الجلسة: **أمل غزال** **أسماء الأحيول:** الثقافات السياسية والانتقال الديمقراطي: دراسة في ثقافة الأحزاب السياسية في تونس (2011-2019) **شاكر الحوكي:** الثقافة السياسية والانتقال الديمقراطي في تونس
15:00-14:15	غداء

16:30-15:00	**الجلسة الثالثة** رئيس الجلسة: **حامد علي** **أحمد أبو العلا:** الثقافة السياسية لدى الشباب النوبيين في مصر: الحراك النوبي نحو قضية العودة نموذجًا **علي عبد الرءوف:** الثقافة السياسية السلطوية الحاكمة والهوية المكانية: حالة المدينة المصرية؛ مقاربة تاريخية من بدايات التحديث إلى الحقبة المعاصرة **هاني عواد:** تحوّلات العلاقات المؤسسية الرسمية - غير الرسمية وصعود الرؤساء الشعبويين: حالة مصر
16:45-16:30	**استراحة**
18:15-16:45	**الجلسة الرابعة** رئيس الجلسة: **عز الدين البوشيخي** **إبراهيم المرشيد والحسين شكراني وإبراهيم منصوري:** نحو بناء مؤشر إحصائي لقياس الثقافة السياسية في البلدان العربية: أي منهجية في حقل العلوم السياسية؟ **سعيد الحاجي:** التوافق في ثقافة النخبة السياسية المغربية: في العلاقة بين محددات التوافق والتحول الديمقراطي بالمغرب **عبد الإله سطي:** المتغير الثقافي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي: ثقافة النخب السياسية وإعادة إنتاج السلطوية في المغرب

اليوم الثاني – الأحد 12 آذار/ مارس 2023

10:00-9:00	**محاضرة افتتاحية** رئيس الجلسة: **محمد المصري** **ستيفن ويلش:** الديناميات السببية للثقافة السياسية
10:15-10:00	استراحة
11:30-10:15	**الجلسة الخامسة** رئيس الجلسة: **أحمد قاسم حسين** **محمد حمشي:** نقد نظرية الثقافة السياسية عربيًا **عبد الكريم أمنكاي:** ثقافة العرب بين حقلي دراسات الشرق الأوسط والفكر العربي المعاصر: هل الجوهرانية الثقافية ونقد التراث وجهان لعملة واحدة؟
11:45-11:30	استراحة
13:00-11:45	**الجلسة السادسة** رئيس الجلسة: **غسان الكحلوت** **رجا بهلول:** التوجهات الانفعالية والثقافة السياسية الديمقراطية **المولدي عزديني:** مساهمة فلسفية في تحرير قيم الثقافة السياسية العربية من الثقافوية الأيديولوجية
14:00-13:00	غداء

15:30-14:00	**الجلسة السابعة** رئيس الجلسة: **إلياس خليل** **رهف الدغلي:** استمرار الاستبداد من خلال الثقافة السياسية: أشكال الولاء والذاتية في الخطاب العام السوري **حسن عبيد:** إعادة التأطير للثقافة السياسية من خلال النظرية الاجتماعية لبيير بورديو: دراسة حالة تشكلات الحقل ورأس المال لحركتي حماس وفتح بعد الانقسام **الناصر دريد:** ظاهرة النوستالجيا في السياسة في الشرق الأوسط: العراق نموذجًا
15:45-15:30	استراحة
17:15-15:45	**الجلسة الثامنة** رئيس الجلسة: **مروان قبلان** **عبد القادر عبد العالي:** الثقافة السياسية، التصدعات الاجتماعية والديمقراطية: دراسة حالة الجزائر **محمد نعيمي:** "الثقافة السياسية" والفعل الجمعي الاحتجاجي في سياق الانتفاضات العربية (2011-2019) **عبد المجيد السخيري:** الحركات الاجتماعية الجديدة والثقافة السياسية الديمقراطية: مراجعة نقدية للمفاهيم وقراءة في السياقات الدولية والمحلية

اليوم الثالث – الإثنين 13 آذار/ مارس 2023

10:15-9:00	**الجلسة التاسعة** رئيس الجلسة: **دينا رزق خوري** **مروة فكري وعمرو عثمان:** الإنترنت والثقافة السياسية ومفارقة الذاكرة الجمعيّة **بشرى زكاغ:** ثقافة الجماعات الشبكية وأثرها في الفعل السياسي بالمغرب
10:30-10:15	استراحة
11:45-10:30	**الجلسة العاشرة** رئيس الجلسة: **فادي زراقط** **حسن احجيج:** تحديات الشبكات الاجتماعية الرقمية لنظرية الثقافة السياسية الكلاسيكية **عبد القادر ملوك:** الثقافة السياسية من التلقي إلى المشاركة: المجال العام الافتراضي العربي ورهان إنهاء الاحتكار السياسي
12:00-11:45	استراحة
13:30-12:00	**الجلسة الحادية عشرة** رئيس الجلسة: **باسل صلوخ** **يوسف زدام:** الثقافة السياسية في زمن التنوع الثقافي: الأنماط الحضارية في مواجهة التطرفية المعيارية **عبد الله جنّوف:** النبز في تونس: أداة خصومة أم خطاب ثقافة سياسية؟ **علي إبراهيم محمد:** الاقتصاد الثنائي وإعادة إنتاج الثقافة السياسية: مأزق التحول الديمقراطي في السودان
14:00-13:30	استراحة
15:00-14:00	**حفل توزيع** **الجائزة العربية لتشجيع البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية**

المشاركون

المشاركون

24 إبراهيم المرشيد
نحو بناء مؤشر إحصائي لقياس الثقافة السياسية في البلدان العربية: أي منهجية في حقل العلوم السياسية؟

25 إبراهيم منصوري
نحو بناء مؤشر إحصائي لقياس الثقافة السياسية في البلدان العربية: أي منهجية في حقل العلوم السياسية؟

26 أحمد أبو العلاء
الثقافة السياسية لدى الشباب النوبيين في مصر: الحراك النوبي نحو قضية العودة نموذجًا

27 أسماء الأحيول
الثقافات السياسية والانتقال الديمقراطي: دراسة في ثقافة الأحزاب السياسية في تونس 2011-2019

28 بشرى زكاغ
ثقافة الجماعات الشبكية وأثرها في الفعل السياسي بالمغرب

29 حسن احجيج
تحديات الشبكات الاجتماعية الرقمية لنظرية الثقافة السياسية الكلاسيكية

30 حسن عبيد
إعادة التأطير للثقافة السياسية من خلال النظرية الاجتماعية لبيير بورديو؛ دراسة حالة تشكلات الحقل ورأس المال لحركتي حماس وفتح بعد الانقسام

31 الحسين شكراني
نحو بناء مؤشر إحصائي لقياس الثقافة السياسية في البلدان العربية: أي منهجية في حقل العلوم السياسية؟

32 رجا بهلول
التوجهات الانفعالية والثقافة السياسية الديمقراطية

33 رهف الدغلي
استمرار الاستبداد من خلال الثقافة السياسية: أشكال الولاء والذاتية في الخطاب العام السوري

34 سعيد الحاجي
التوافق في ثقافة النخبة السياسية المغربية: في العلاقة بين محددات التوافق والتحول الديمقراطي بالمغرب

35 شاكر الحوكي
الثقافة السياسية والانتقال الديمقراطي في تونس

36 عبد الإله سطي
المتغير الثقافي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي: ثقافة النخب السياسية وإعادة إنتاج السلطوية في المغرب

37 عبد الفتاح ماضي
كيف يشكل الاستبداد الثقافة السياسية للجماهير؟
مقاربة من منظور العلاقات المدنية - العسكرية

38 عبد القادر عبد العالي
الثقافة السياسية، التصدعات الاجتماعية والديمقراطية:
دراسة حالة الجزائر

39 عبد القادر ملوك
الثقافة السياسية من التلقي إلى المشاركة: المجال العام الافتراضي العربي ورهان إنهاء الاحتكار السياسي

40 عبد الكريم أمنكاي
ثقافة العرب بين حقلي دراسات الشرق الأوسط والفكر العربي المعاصر: هل الجوهرانية الثقافية ونقد التراث وجهان لعملة واحدة؟

41 عبد الله جنّوف
النبز في تونس: أداة خصومة أم خطاب ثقافة سياسية؟

42 عبد المجيد السخيري
الحركات الاجتماعية الجديدة والثقافة السياسية الديمقراطية: مراجعة نقدية للمفاهيم وقراءة في السياقات الدولية والمحلية

43 عبد الوهاب الأفندي
الثقافة سلاحًا: حروب الثقافة وثقافات الحروب في الولايات المتحدة ومصر

44 علي إبراهيم محمد
الاقتصاد الثنائي وإعادة إنتاج الثقافة السياسية: مأزق التحول الديمقراطي في السودان

45 علي عبد الرءوف
الثقافة السياسية السلطوية الحاكمة والهوية المكانية: حالة المدينة المصرية؛ مقاربة تاريخية من بدايات التحديث إلى الحقبة المعاصرة

46 عمرو عثمان
الإنترنت والثقافة السياسية ومفارقة الذاكرة الجمعيّة

47 محمد حمشي
نقد نظرية الثقافة السياسية عربيًّا

48 محمد نعيمي
"الثقافة السياسية" والفعل الجمعي الاحتجاجي في سياق الانتفاضات العربية (2011-2019)

49 مروة فكري
الإنترنت والثقافة السياسية ومفارقة الذاكرة الجمعيّة

50 المولدي عزديني
مساهمة فلسفية في تحرير قيم الثقافة السياسية العربية من الثقافوية الأيديولوجية

51 الناصر دريد
ظاهرة النوستالجيا في السياسة في الشرق الأوسط: العراق نموذجًا

52 هاني عواد
تحوّلات العلاقات المؤسسية الرسمية - غير الرسمية وصعود الرؤساء الشعبويين: حالة مصر

53 يوسف زدام
الثقافة السياسية في زمن التنوع الثقافي: الأنماط الحضارية في مواجهة التطرفية المعيارية

إبراهيم المرشيد

أستاذ باحث في الاقتصاد بجامعة القاضي عياض بمراكش. حاصل على دكتوراه الدولة في الاقتصاد في عام 2005. تتركز اهتماماته البحثية في الاقتصاد المؤسسي وقضايا التنمية في أفريقيا والعالم العربي. شارك في مجموعة من الندوات العلمية، وله العديد من البحوث المنشورة في مجلات محكّمة باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية. عضو في الهيئة التنفيذية لمجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا (كوديسريا) بداكار. من أحدث أعماله كتاب "الهجرة وحقوق الإنسان: تكلفة الاقتصاد ورهانات السياسات الأمنية وتسييج الحدود" (تحرير مشترك مع الحسين شكراني).

نحو بناء مؤشر إحصائي لقياس الثقافة السياسية في البلدان العربية: أي منهجية في حقل العلوم السياسية؟

تسعى هذه الورقة لبناء مؤشر إحصائي لقياس درجة اكتساب الثقافة السياسية في المنطقة العربية، وهو تمرين يبدو ضروريًا ليس لأسباب معرفية وعلمية فحسب، وإنما أيضًا لتوجيه استراتيجيات صانعي السياسات العامة.

بعد تقديم جرد لأهم محددات الثقافة السياسية ومناقشة الأدبيات الإمبريقية التي تطرقت إلى قياس هذا النوع من الثقافة في سياقات مختلفة، تعرض الورقة بالتفصيل الإطار المنهجي المناسب للقيام بهذا التمرين، والذي تمحور حول مجموعة من الخطوات من أهمها تحديد مكونات المؤشر، واختيار المؤشرات الفرعية، وجمع البيانات ومراجعتها، والتقيد ببعض الشروط أثناء معالجة البيانات، وأخيرًا اختبار قوة المؤشر المصوغ وعرض النتائج.

وقد جرى حساب المؤشر النهائي كمتوسط هندسي مُرَجح لثلاثة مؤشرات فرعية، وهي المؤشر المعرفي، والمؤشر العاطفي، والمؤشر التقييمي. وتتوزع قيمته على سلّم يتدرج من صفر إلى مئة نقطة بحيث كلما ارتفعت القيمة، دلت على مستوى أعلى من فهم الثقافة السياسية واستيعابها. وهو ما سمح لنا باقتراح وضع تصنيف للثقافة السياسية يشمل خمسة مستويات: الثقافة السياسية المكتملة، والثقافة السياسية شبه المكتملة، والثقافة السياسية النسبية، والثقافة السياسية الضعيفة، والثقافة السياسية الضعيفة جدًا.

وبغرض اختبار مدى ملاءمة المؤشر المصوغ، ارتأينا تطبيقه على عينة محدودة مكوّنة من 410 مواطنين مغاربة مقيمين في جهة مراكش-آسفي. وكما كان متوقعًا، جاءت نتيجة مؤشرَي الثقافة السياسية في بعدها المعرفي والشعوري دون المتوسط بقليل (49.95 و49.57 نقطة توالياً). وفي المقابل، سجل مؤشر الثقافة السياسية في بعده التقييمي نتيجةً متدنية نوعًا ما (36.67 نقطة)، وهو ما يعكس نوعًا من النفور وعدم الاهتمام فيما يتعلق بإصدار الأحكام والمواقف تجاه المؤسسات والقضايا السياسية.

إبراهيم منصوري

أستاذ الاقتصاد بجامعة القاضي عياض بمراكش. حاصل على دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء. نشر عدة مقالات علمية في مجلات اقتصادية مختلفة باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية. شارك في مؤتمرات وندوات علمية وطنية ودولية. وتعدّ التنبؤات الاقتصادية المستقبلية وفق قواعد رياضية من أهم المواضيع التي تندرج ضمن اهتماماته البحثية.

نحو بناء مؤشر إحصائي لقياس الثقافة السياسية في البلدان العربية: أي منهجية في حقل العلوم السياسية؟

تسعى هذه الورقة لبناء مؤشر إحصائي لقياس درجة اكتساب الثقافة السياسية في المنطقة العربية، وهو تمرين يبدو ضروريًا ليس لأسباب معرفية وعلمية فحسب، وإنما أيضًا لتوجيه استراتيجيات صانعي السياسات العامة.

بعد تقديم جرد لأهم محددات الثقافة السياسية ومناقشة الأدبيات الإمبريقية التي تطرقت إلى قياس هذا النوع من الثقافة في سياقات مختلفة، تعرض الورقة بالتفصيل الإطار المنهجي المناسب للقيام بهذا التمرين، والذي تمحور حول مجموعة من الخطوات، من أهمها تحديد مكونات المؤشر، واختيار المؤشرات الفرعية، وجمع البيانات ومراجعتها، والتقيد ببعض الشروط أثناء معالجة البيانات، وأخيرًا اختبار قوة المؤشر المصوغ وعرض النتائج.

وقد جرى حساب المؤشر النهائي كمتوسط هندسي مُرَجح لثلاثة مؤشرات فرعية، وهي المؤشر المعرفي، والمؤشر العاطفي، والمؤشر التقييمي. وتتوزع قيمته على سلم يتدرج من صفر إلى مئة نقطة بحيث كلما ارتفعت القيمة، دلت على مستوى أعلى من فهم الثقافة السياسية واستيعابها. وهو ما سمح لنا باقتراح وضع تصنيف للثقافة السياسية يشمل خمسة مستويات: الثقافة السياسية المكتملة، والثقافة السياسية شبه المكتملة، والثقافة السياسية النسبية، والثقافة السياسية الضعيفة، والثقافة السياسية الضعيفة جدًا.

وبغرض اختبار مدى ملاءمة المؤشر المصوغ، ارتأينا تطبيقه على عينة محدودة مكوّنة من 410 مواطنين مغاربة مقيمين في جهة مراكش-آسفي. وكما كان متوقعًا، جاءت نتيجة مؤشرَي الثقافة السياسية في بعدها المعرفي والشعوري دون المتوسط بقليل (49.95 و49.57 نقطة توالياً). وفي المقابل، سجل مؤشر الثقافة السياسية في بعده التقييمي نتيجةً متدنية نوعًا ما (36.67 نقطة)، وهو ما يعكس نوعًا من النفور وعدم الاهتمام فيما يتعلق بإصدار الأحكام والمواقف تجاه المؤسسات والقضايا السياسية.

أحمد أبو العلا

أستاذ الأنثروبولوجيا الثقافية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة. حاصل على الدكتوراه في عام 2008 حول السياحة والتغير القيمي في المجتمع البدوي. تتركز اهتماماته البحثية في دراسة الجماعات الإثنية، والنوبيين في مصر، وبدو سيناء، والثقافات الفرعية، والجماعات الحدودية، والمجتمع البدوي، والقضاء العرفي، وتغير القيم. من أحدث دراساته المنشورة: "النوبيون في مصر بين التهجير والاندماج وحلم العودة"؛ "فرص وتحديات التنمية بالمجتمعات الصحراوية في مصر"؛ "ثقافة العيش المشترك بين الشباب: دراسة في الأمن المجتمعي".

الثقافة السياسية لدى الشباب النوبيين في مصر: الحراك النوبي نحو قضية العودة نموذجًا

تسعى هذه الورقة للتعرف إلى الدور الذي أدته الثقافة السياسية للشباب النوبيين في إثارة الحراك النوبي تجاه العودة إلى النوبة القديمة، ومدى تحقيق هذا الحراك أهدافه من عدمه، وإن كانت المشاركة في هذا الحراك ارتبطت بمستوى الوعي والثقافة السياسية، أم أن هناك عوامل أخرى تدخلت في ذلك. وتروم كذلك التعرف إلى الدور الذي أدته "ثورة 25 يناير" في تنشيط هذا الحراك، والانتهاء بمحاولة الوصول إلى تصور الشباب النوبيين لكيفية تنفيذ عملية العودة.

تعتمد الورقة في تحليلها لبياناتها على مدخل تأويل الثقافة عند كليفورد غيرتز، وهي وصفية تحليلية، تعتمد أدوات البحث الأنثروبولوجي في جمع مادة كيفية من خلال المقابلات المفتوحة (فردية - جماعية)، التي أجريت مع مجموعة من الشباب النوبيين المقيمين في قرى التهجير بمركز نصر النوبة، بمحافظة أسوان.

وخلصت الورقة إلى أن القيم السياسية التي نشرتها ثورة 25 يناير أدت إلى بزوغ بوادر ثقافة سياسية جديدة لدى الشباب النوبيين، وأسهمت قيم تلك الثقافة ومعاييرها في إحياء قضية العودة، من خلال توجيهها للموقف السياسي للشباب النوبيين تجاه مسألة العودة، والنظام السياسي. وبينت أيضًا أن ارتفاع مشاركة الشباب النوبيين في النشاط السياسي عقب ثورة 25 يناير يمكن إرجاعه إلى مدخلات متعددة يتعلق بعضها بالمجال العام، وبعضها الآخر بالمؤثرات المتوارثة المتمثلة في أدوار الأسرة، والجمعيات النوبية، وختامًا بالدور الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة. وتوصلت إلى أن هؤلاء الشباب لا يملكون حاليًا من الأدوات ما يسمح لهم بإدارة ملف قضية العودة، وأن هناك إحساسًا لدى بعضهم بعدم جدوى التحركات النوبية التي جرت من أجل تلك القضية.

أسماء الأحيول

باحثة في علم الاجتماع. حاصلة على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة تونس، وعنوان أطروحتها: "الثقافات السياسية والانتقال الديمقراطي بتونس: دراسة في ثقافة الأحزاب السياسية (2011-2019)". لديها العديد من المداخلات والمنشورات في مؤلفات جماعية. من أحدث بحوثها المنشورة "هجرة تطوير الذات: بين الرغبة في التحرر والتشبث بالجذور"؛ "النخبة والتحديث السياسي في تونس: مقاربة سوسيولوجية"؛ "الحضور السياسي للنخب ذات الأصول التركية - العثمانية في تونس: من الملك إلى الانتقال الديمقراطي".

الثقافات السياسية والانتقال الديمقراطي: دراسة في ثقافة الأحزاب السياسية في تونس 2011-2019

تُعنى هذه الورقة بالثقافة السياسية للأحزاب التونسية باعتبارها ذات دور مهم في وضع ثقافة سياسية ديمقراطية مكونة من قيم ومُثُل وأفكار ومعتقدات ديمقراطية، تُيسر تطبيق القوانين وتفعّل المؤسسات الانتقالية وتجعلها أكثر نجاعة. وترتكز الورقة على الإشكالية التالية: كيف شكلت الممارسات السياسية، من تحالفات ومناورات وصراعات، خطاب الأحزاب التونسية؟ وكيف أثرت هذه الممارسات في استخدام الثقافات السياسية لهذه الأحزاب وفي تعديلها؟ وكيف برزت الشعبوية وغيرها من مكونات جديدة للثقافات السياسية التونسية في ردة فعل على هشاشة الثقافة الديمقراطية؟ وأي دور أدته الأيديولوجيا الحزبية في إعادة تشكيل الثقافات السياسية في سياق الانتقال الديمقراطي؟

وتركز الورقة أيضًا على سياق الانتقال الديمقراطي، بين سنتي 2011 و2019، وتعتمد مقاربة موضوعاتية اختير فيها الاشتغال على تطور مكونات الثقافة السياسية التونسية في سياق الانتقال الديمقراطي، وذلك عبر دراسة الأحزاب وتفاعلها مع الشركاء السياسيين. وتحاول تبيين تحديات الديمقراطية في الثقافة السياسية التونسية. وتمحورت أهم النتائج حول استخلاص مكونات الثقافات السياسية للأحزاب التونسية التي اشتملت على ما هو موروث كثقافة الغنيمة وعودة الأبوية والثقافة الاستبدادية والزبونية السياسية الاختيارية وهيمنة الثقافة السياسية الرعوية التي تقدس القائد والأب المنقذ.

إضافة إلى ما سبق، تستخلص الورقة مكونات جديدة للثقافة السياسية للأحزاب التونسية كالاسترزاق السياسي وحكم الجيل الكبير وثقافة التوافق، والانتقال من العصبية الأيديولوجية إلى العصبية الحزبية، ثم إلى العصبية المصلحية والبراغماتية، إضافة إلى نتائج أخرى حاولت الورقة من خلالها استشراف الوضع السياسي في تونس.

بشرى زكاغ

أستاذة سوسيولوجيا التربية بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة الشرق بالمغرب. حاصلة على الدكتوراه في علم الاجتماع، بأطروحة عنوانها "الشباب، الإنترنت وديناميات الحقل الاجتماعي/ السياسي بالمغرب". تشغل عضوية المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، وعضوية اللجنة العلمية لسلسلة "روابط رقمية" بجامعة محمد الخامس بالرباط. شاركت في العديد من الملتقيات العلمية العربية والدولية، كما نُشرت لها مقالات وأوراق بحثية في علم الاجتماع الرقمي ودراسات الإنترنت.

ثقافة الجماعات الشبكية وأثرها في الفعل السياسي بالمغرب

تسعى هذه الورقة لبحث الأشكال الجديدة للمشاركة السياسية عبر فضاء الشبكات واستقصائها، يتداخل فيها فاعلون شبكيون موجودون في صلب دينامية الحقل السياسي بالمغرب، بما يظهر فيه من تحولات وتبدلات شملت الثقافي والسياسي والاحتجاجي والميداني والشبكي أيضًا. وتنطلق في ذلك من أن توليد القوة في المجتمع، من أجل تدبير وتصريف اليومي راهنًا، لا يجري فقط عبر تنظيمات رسمية وأفعال سياسية مباشرة فحسب، بل يكمن أيضًا في قدرة الفاعلين الشبكيين والحركات الاجتماعية الشبكية على خلق ثقافة بديلة وتنظيم النشاطات الحياتية حولها.

يقارب هذا النوع من الاستقصاء من منظور النتنوغرافيا بنية الفرص السياسية التي يتيحها أو يجهضها الحضور في الفضاء الشبكي، بما يتيح أو لا يتيح للفاعلين الشبكيين اغتنام ما توفره بيئتهم الشبكية من روابط وعقد، للوصول إلى مستويات عليا لصنع القرار السياسي، من حيث انخراط هؤلاء الفاعلين في روابط شبكية من أسفل إلى أعلى في عملية اتخاذ القرار وصنع الرأي العام، إلى جانب المبادرات من أعلى إلى أسفل للنخب السياسية والمؤسسات، ضمن إعادة تفاوض دينامية على الحدود بين المجتمع والدولة، وذلك على نحو يؤثر في الفاعلين الرئيسين المسؤولين عن السياسات العامة.

جاءت النتائج التي توصلت إليها الورقة لتؤكد أن الحقل السياسي بالمغرب واقع حاليًا في منطقة رمادية هجينة، أو البين-بين الموقعي والشبكي، الفردي والجماعي، الفائت والراهن، البنية والفعل، الخلافي والاتفاقي، وأن ديناميته آخذة في التأثير والفعل ومعاودة الظهور والتشكل في كل لحظة وحين.

حسن احجيج

عالم اجتماع ومترجم من المغرب. تتركز اهتماماته البحثية في إبستيمولوجيا العلوم الاجتماعية، والتجسير بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، وعلم الاجتماع الرقمي، وأنثروبولوجيا البيئة. من أعماله البحثية "مدخل إلى علم الاجتماع: نظرياته، مناهجه، قضاياه المعاصرة"؛ "فجيج: الواحة المكلومة: إثنوغرافيات عالم معيش"؛ "البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية"؛ "نظرية العالم الاجتماعي: قواعد الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو". ومن ترجماته "مفهوم المجتمع في العلوم الاجتماعية: قراءة جينيالوجية"؛ "علم اجتماع السرعة: زمنيات رقمية، تنظيمية واجتماعية"؛ "الخطر السوسيولوجي"؛ "العلمانية وصناعة الدين".

تحديات الشبكات الاجتماعية الرقمية لنظرية الثقافة السياسية الكلاسيكية

أعادت وسائل التواصل الاجتماعي تأسيس النقاش الديمقراطي، وفتحت الباب أمام مجال سياسي جديد، هو الديمقراطية الرقمية. ولما كانت الثورة الرقمية قد أطلقت عملية حضارية حقيقية قائمة على كفاءات وقيم جديدة، فإنها أدت دورًا مركزيًا في توسيع نطاق المشاركة السياسية من خلال السماح لمعظم الفئات الاجتماعية بالتعبير عن آرائها ومواقفها من القضايا، ومن ثم المساهمة في تشكيل الثقافة السياسية المحلية أو الوطنية. هكذا لم يعد "الثقافي" هو اللحمة التي تضمن للممارسات والتنظيمات والعمليات السياسة صلابتها، كما كانت تعتقد نظرية الثقافة السياسية الكلاسيكية، بل أصبح هو "الرقمي" بفعل التطور المذهل للشبكات الاجتماعية الرقمية. وهذه التحولات الجوهرية في الممارسة السياسية الحالية تدعو العلوم السياسية والاجتماعية في صيغها التقليدية إلى تجديد النظر في أسسها الإبستيمولوجية والمنهجية، من أجل مجاراة تلك التحولات تحت طائلة فقدانها للمكانة الرفيعة والثقة الاجتماعية اللتين طالما تمتعت بهما منذ عقود.

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف خصائص الثقافة السياسية في العصر الرقمي، ومناقشة تحدياتها لنظرية الثقافة السياسية الأرثوذكسية. فهي تسعى لإبراز الأزمة التي تعيشها حاليًا نظرية الثقافة السياسية الكلاسيكية، بسبب التحولات العميقة التي مست جميع مكونات الثقافة السياسية بفعل نشأة تكنولوجيا الاتصال الرقمية، ولا سيما شبكات التواصل الاجتماعي الموصولة بالإنترنت. ذلك أن جميع العناصر السياسية ذات الصلة بالثقافة السياسية (التمثيل الوساطة، الإعلام، الأحزاب... إلخ) تبدو قد تأثرت كثيرًا بانبثاق الشبكات الاجتماعية الرقمية، وعرفت تغييرات عميقة أضحت تمثل تحديات حقيقية لنظرية الثقافة السياسية الكلاسيكية.

حسن عبيد

باحث في مركز رؤية لتنمية السياسية ومحرر للمقالات السياسية في منظمة فيستو الدولية للحقوق والتنمية. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ديسبورغ - إيسن في ألمانيا. كان باحثًا زائرًا في معهد التنمية في الجامعة نفسها. عمل باحثًا في مراكز أبحاث، منها مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني في مدينة البيرة. نشر العديد من الدراسات في شؤون السياسة الفلسطينية، والحركات الاجتماعية، والحركات الإسلامية.

إعادة التأطير للثقافة السياسية من خلال النظرية الاجتماعية لبيير بورديو: دراسة حالة تشكلات الحقل ورأس المال لحركتي حماس وفتح بعد الانقسام

تناقش هذه الورقة التفسيرات التي قدمتها أدبيات الثقافة السياسية، وخاصة التي تبنت التفسير البنيوي لفهم العلاقة بين الهياكل والمؤسسات من جهة، والفاعلين من جهة أخرى، مع المنتج الثقافي؛ ومن ثم ما طرأ منهجيًا على حقل الثقافة السياسية، من خلال عدم الربط المباشر بينها وبين هيكلية الدولة، وإنما إيجاد عامل وسيط بينهما، وعرض النقاشات التي تطرقت إلى أوجه القصور في دراسات الثقافة السياسية. من هذا المنطلق، تسعى الورقة لتقديم إطار تفسيري مساند، وهو النظرية الاجتماعية لبيير بورديو.

وقد جرت هذه المعالجة وفق التالي: المقارنة بين مفهوم الهياكل لدى الثقافة السياسية والحقل لدى بورديو وعلاقتهما بالأفراد والجماعات؛ والتطرق إلى مفهومين مثلا قيمة مضافة لنظرية بورديو، وهما رأس المال والهابيتوس، إضافة إلى التحولات في أشكال رأس المال ضمن هيكليات المجتمع، وسعي الفاعلين للحصول على أشكال مختلفة من رأس المال بصفتها وسيلة للسيطرة والهيمنة، وتأثير ذلك في إدماج النظام الاجتماعي بالتدريج في أذهان الناس من خلال "المنتجات الثقافية".

ومن ثم، تسعى الورقة لتطبيق الإطار التفسيري لبورديو، وخاصة الحقل ورأس المال، على أبرز الفاعلين الاجتماعيين في فلسطين: حركتا فتح وحماس.

الحسين شكراني

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعة القاضي عياض بمراكش. حاصل على دكتوراه الدولة في موضوع دور البنك الأوروبي للاستثمار في حماية البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط. مؤسس المرصد المغربي للأجيال المقبلة، وعضو مختبر الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، ومدير الكتاب العربي للقانون الدولي. تتركز اهتماماته البحثية في مواضيع القانون الدولي البيئي، والمياه، والتغير المناخي، وحقوق الأجيال المقبلة. من أحدث إصداراته "تناقضات القانون الدولي: مدخل تحليلي" (2019)؛ "نحو مقاربة بيئية للمياه العربية" (2021).

نحو بناء مؤشر إحصائي لقياس الثقافة السياسية في البلدان العربية: أي منهجية في حقل العلوم السياسية؟

تسعى هذه الورقة لبناء مؤشر إحصائي لقياس درجة اكتساب الثقافة السياسية في المنطقة العربية، وهو تمرين يبدو ضروريًا ليس لأسباب معرفية وعلمية فحسب، وإنما أيضًا لتوجيه استراتيجيات صانعي السياسات العامة.

بعد تقديم جرد لأهم محددات الثقافة السياسية ومناقشة الأدبيات الإمبريقية التي تطرقت إلى قياس هذا النوع من الثقافة في سياقات مختلفة، تعرض هذه الورقة بالتفصيل الإطار المنهجي المناسب للقيام بهذا التمرين، والذي تمحور حول مجموعة من الخطوات، من أهمها تحديد مكونات المؤشر، واختيار المؤشرات الفرعية، وجمع البيانات ومراجعتها، والتقيد ببعض الشروط أثناء معالجة البيانات، وأخيرًا اختبار قوة المؤشر المصوغ وعرض النتائج.

وقد جرى حساب المؤشر النهائي كمتوسط هندسي مُرَجح لثلاثة مؤشرات فرعية: المؤشر المعرفي، والمؤشر العاطفي، والمؤشر التقييمي. وتتوزع قيمته على سُلم يتدرج من صفر إلى مئة نقطة بحيث كلما ارتفعت القيمة، دلت على مستوى أعلى من فهم الثقافة السياسية واستيعابها. وهو ما سمح لنا باقتراح وضع تصنيف للثقافة السياسية يشمل خمسة مستويات: الثقافة السياسية المكتملة، والثقافة السياسية شبه المكتملة، والثقافة السياسية النسبية، والثقافة السياسية الضعيفة، والثقافة السياسية الضعيفة جدًا.

وبغرض اختبار مدى ملاءمة المؤشر المصوغ، ارتأى الباحث تطبيقه على عينة محدودة مكونة من 410 مواطنين مغاربة مقيمين في جهة مراكش-آسفي. وكما كان متوقعًا، جاءت نتيجة مؤشري الثقافة السياسية في بعدها المعرفي والشعوري دون المتوسط بقليل (49.95 و49.57 نقطة تواليًا). وفي المقابل، سجل مؤشر الثقافة السياسية في بعده التقييمي نتيجةً متدنية نوعًا ما (36.67 نقطة)؛ ما يعكس نوعًا من النفور وعدم الاهتمام فيما يتعلق بإصدار الأحكام والمواقف تجاه المؤسسات والقضايا السياسية.

رجا بهلول

أستاذ ورئيس برنامج الفلسفة بمعهد الدوحة للدراسات العليا، ورئيس تحرير دورية "تبين" للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية. حاصل على الدكتوراه والماجستير من جامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأميركية. درّس الفلسفة في عدة جامعات في الولايات المتحدة والأردن وفلسطين والإمارات وقطر. تتركز اهتماماته البحثية في الميتافيزيقا، وفلسفة الذهن والإدراك الحسي، والفلسفة الإسلامية وعلم الكلام، والفكر الإسلامي السياسي المعاصر، والديمقراطية وحقوق الإنسان. له مؤلفات عديدة في هذه المجالات باللغتين العربية والإنكليزية.

التوجهات الانفعالية والثقافة السياسية الديمقراطية

من أول ما يتبادر إلى الذهن، عند الحديث عن الثقافة السياسية، السؤال عن إمكانية وجود علاقة سببية بين الثقافة السياسية والنظام السياسي. وهذا الأمر مفهوم في عالمنا العربي على الأقل؛ نظرًا إلى اهتمام الجميع بمسائل التغيير السياسي الذي يبدأ بالتعرّف إلى الأسباب. ولكن هناك أسئلة سابقة على هذه الاهتمامات ينبغي معالجتها أولًا، وهي أسئلة تتعلق بطبيعة الثقافة السياسية وعناصرها والمتغيرات التي يمكن عزلها تمهيدًا لطرح السؤال عن علاقتها بالواقع السياسي.

هذا ما تروم هذه الورقة إنجازه وهو محدد من جهتين: أولًا لا تهتم الورقة بالثقافة السياسية من كل جوانبها، بل إن الاهتمام مركّز على الجزء المتعلق بالتوجهات الانفعالية؛ أي ما يتعلق بالمشاعر والعواطف والوجدانيات المختلفة التي نختبرها في حياتنا الثقافية السياسية، والتي لا نرى أنها لا تنفصل عن الأحكام القيمية والتقييمية التي نصدرها بشأن النظام السياسي والممارسات والمؤسسات السياسية. أما التحديد الثاني، فيتمثل في أن الورقة لا تُعنى بمختلف أنماط الثقافة السياسية، بل إن الجهد ينصرف في اتجاه نوع محدد منها، ألا وهو الثقافة السياسية الديمقراطية.

تتمخض الورقة عن مناقشة علاقة مفاهيمية بين الثقافة السياسية والنظام السياسي هي علاقة التواؤم أو التناسب. فهذه العلاقة أقل إثارة للخلاف من العلاقة السببية، ولكنها تمهد للقيام بالأبحاث التجريبية بحثًا عن العلاقات السببية بين الثقافة السياسية والنظام السياسي؛ ذلك أنها تزودنا بمفاهيم تصلح للاستخدام في صياغة الفرضيات التجريبية.

رهف الدغلي

مديرة البحوث بمركز حرمون للدراسات المعاصرة. حاصلة على الزمالة من معهد كروك في جامعة نوتردام بالولايات المتحدة الأميركية، والزمالة من مؤسسة المرأة في الأمن الدولي في واشنطن. عملت محاضرةً في جامعة مانشستر في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، وأستاذة مشاركة في العلوم السياسية في جامعة لانكستر البريطانية. لديها العديد من البحوث السياسية في مجموعة من الموضوعات التي تندرج في المجال الفرعي لدراسات الصراع والسلام في العلاقات الدولية. مهتمة بالعلاقة بين الاستبداد والدين والطائفية والقومية.

استمرار الاستبداد من خلال الثقافة السياسية: أشكال الولاء والذاتية في الخطاب العام السوري

تناول قدر كبير من المؤلفات العلمية في مجال العلوم السياسية طبيعة المؤسسات الاستبدادية وتشكيلها. وتركز غالبية هذه الأدبيات على الإكراه المادي وممارسات النخب الحاكمة. وإن كانت هذه القضايا مهمة من دون شك لفهم صعود الاستبداد واستدامته، فإنه من المهم أيضًا النظر في كيفية نشر التنشئة الاجتماعية في ظل هذه الأنظمة، وتأثير المشهد السياسي في مستوى سلوك المواطنين ومواقفهم. وفي حدود المدى الذي جرى فيه تحليل مثل هذه الأسئلة في السياق السوري، لوحظ أن الباحثين غالبًا ما يتراجعون عن المفاهيم الاختزالية للطائفة والعرق والمحسوبية، بصفتها إطارًا توضيحيًا لديناميات السلطة في البلاد.

بعيدًا عن مثل هذه العدسات المألوفة، تدعو هذه الورقة إلى إعادة التفكير في منطق الولاء في سورية فيما يتعلق بالسؤال الأيديولوجي الأساسي "لماذا يمتلك بشار الأسد مؤيدين؟". وتؤكد الورقة قضية "البدئية المبنية" التي جرى التغاضي عنها نسبيًا في الثقافة السياسية السورية، ودراسة كيفية دعم خطاب النظام والموالين له، وإعادة ترسيخ النظرة الرومانسية إلى الانتماء القومي والهوية. وتزعم أن سياسات الهوية العاطفية هذه توفر الكثير من "الغراء" الذي سمح بدعم الموالين للنظام بالاستمرار في التماسك حتى بعد أكثر من عقد من الوحشية والحرب.

وتبين الورقة أن الثقافة السياسية السورية التي فرضها النظام، وتستمر حتى يومنا هذا، تتمحور حول مشروع تجانس هذه الموضوعات السورية المتنوعة في هوية ثقافية واحدة متخيلة. وتقوم مقاربة البحث على النصوص، وتركز على الكتابات السياسية لمنظري البعث، والدستور السوري لعام 1973، والأغاني القومية المكتوبة احتفاءً بالنظام، والخطابات السياسية المركزية لحافظ الأسد وبشار الأسد. يكشف تحليل هذا الخطاب القومي عن مركزية البدئية المبنية والارتباطات العاطفية بالأمة والقائد، بصفتها من أشكال إعادة إنتاج الذاتية الموالية وسياسات الهوية في بناء الدولة السورية.

سعيد الحاجي

أستاذ باحث في التاريخ المعاصر والراهن بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان، المغرب، حاصل على الدكتوراه في التاريخ من جامعة محمد الخامس بالرباط (2015). تتركز اهتماماته البحثية في قضايا بناء الدولة والتحولات المجتمعية في المغرب خلال الفترة المعاصرة والراهنة. من آخر بحوثه المنشورة: "تجربة الإنصاف والمصالحة في المغرب: الكتابة التاريخية كآلية لجبر الضرر"؛ "التقليدانية والبنية المخزنية العتيقة في الدولة المغربية ما بعد الاستعمارية: جهاز القواد نموذجًا".

التوافق في ثقافة النخبة السياسية المغربية: في العلاقة بين محددات التوافق والتحول الديمقراطي بالمغرب

تسعى هذه الورقة لرصد العلاقة السببية بين الثقافة السياسية للنخبة والتحول الديمقراطي في المغرب، من خلال أهم المحطات التوافقية بين النخبة والمؤسسة الملكية المغربية، وذلك على أرضية النظريات المحددة لدور العناصر الثقافية في تشكيل الثقافة السياسية، وتأثير ذلك في مسار التحول الديمقراطي. تفترض الورقة أن قوة المؤسسة الملكية وصلاحياتها الواسعة وحضورها في المشهد السياسي لا ترتبط فقط بقوة النظام ومؤسساته أو بضعف قيم الديمقراطية لدى النخبة، بل بوجود محددات ثقافية، تاريخية ودينية لعلاقة النخبة بالمؤسسة الملكية، ضمنت لها حيزًا مهمًا وثابتًا في الثقافة السياسية للنخب على اختلاف مرجعياتها، بما يجعل مصادر المشروعية التاريخية والدينية التي تحوزها المؤسسة الملكية أقوى من مصادر المشروعية التي تستمد منها النخب خطابها وممارستها السياسية.

تعالج الورقة ذلك، باستثمار ما كتب عن التاريخ السياسي وشهادات الفاعلين السياسيين في المحطات الانتقالية الكبرى التي عرفتها الدولة المغربية خلال القرن العشرين؛ من مرحلة الحماية، إلى مرحلة بناء الدولة المستقلة، إلى حدود توافق المعارضة مع المؤسسة الملكية على حكومة التناوب التوافقي سنة 1998. وهي المحطات التي عرفت صيغًا من التوافق، قد تسمح لنا برصد عناصر الثقافة السياسية المحددة للعلاقة بين النخبة والمؤسسة الملكية، ومدى قابلية النظريات السياسية المرتبطة بالثقافة السياسية للتعميم على مختلف النماذج التوافقية، فضلًا عن مدى مساهمة الخصوصيات الثقافية المحلية بدرجات متفاوتة في تشكيل الثقافة السياسية للنخبة، بما يجعلها مؤثرة أيضًا في مسار التحول الديمقراطي، وتفضي بذلك إلى نسبية النظرية أمام النماذج التوافقية في الواقع.

شاكر الحوكي

أستاذ مساعد في القانون العام بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المنار، تونس. حاصل على الدكتوراه وعلى التأهيل الجامعي في العلوم السياسية. تتركز اهتماماته في مقاربات الثورة والانتقال الديمقراطي والثقافة السياسية والعدالة الانتقالية وحركة النهضة الإسلامية. له كتاب منشور باللغة الفرنسية يتعلق بالإسلام والدستور في تونس، وله مجموعة من المقالات الأكاديمية المنشورة في المجلات العلمية التونسية والأجنبية في مسائل الفكر السياسي والقانون العام والقانون الدستوري والعدالة الانتقالية.

الثقافة السياسية والانتقال الديمقراطي في تونس

تنطلق هذه الورقة من أنه لم يكد يوجد منفذ أمام الباحث الأكاديمي ليخرجه من حالة الذهول والبهتة، بعد الزلزال السياسي الذي ضرب مسار الانتقال الديمقراطي في تونس ليلة 25 تموز/ يوليو 2021، إلا أن يحفر عميقًا في الواقع السياسي لـ "عقلنة" ما يبدو في ظاهره مستعصيًا على الفهم والاستيعاب.

ويبدو أنه ليس مثل تناول مفهوم "الثقافة السياسية" طريقًا أنجع لخوض مثل هذه المغامرة "الأركيولوجية" واستخلاص النتائج التي يمكن البناء عليها مستقبلاً. وذلك ليس لفهم سبب انقسام النخب السياسية والحزبية في مواجهة الإجراءات الاستثنائية التي أقدم عليها رئيس الجمهورية التونسية، وسبر أغوار حالة التهافت والشلل التي بدت عليها المؤسسات الناشئة عن مسار الانتقال الديمقراطي أمام ما وقع في 25 تموز/ يوليو وبعده فحسب، بل لتفسير مدى مشروعية الربط بين شيوع الحنين إلى الاستبداد وأطروحة "الاستعصاء الثقافي" من جهة، واستحالة "التوفيق" بين النظام السياسي والثقافة السياسية من جهة أخرى.

عبد الإله سطي

أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري بجامعة ابن زهر بأكادير، المغرب. رئيس تحرير مجلة "تكامل" للدراسات والأبحاث، ورئيس وحدة العلوم السياسية والقانون الدستوري بالمركز الوطني للدراسات القانونية بالرباط. تتمحور اهتماماته البحثية حول قضايا الحركات الاجتماعية والإسلامية، ونظريات الديمقراطية والتحول الديمقراطي بالمنطقة العربية. صدرت له العديد من الدراسات والأبحاث والكتب، آخرها "الأصول الاجتماعية والفكرية للحركة الإسلامية المغربية" عن مركز الجزيرة للدراسات؛ "السلطان السياسي: السلطة والشرعية وصناعة القرار في النظام السياسي المغربي".

المتغير الثقافي وإشكاليات الانتقال الديمقراطي: ثقافة النخب السياسية وإعادة إنتاج السلطوية في المغرب

تسعى الورقة لرصد دور ثقافة النخب السياسية المغربية في إعادة إنتاج السلطوية، باعتبارها عاملاً معيقًا لعملية الانتقال الديمقراطي، وذلك من خلال التركيز على منعطفين أساسيين: منعطف ما سمي حكومة التناوب التوافقي والسياقات التي أنتجتها والحصيلة التي آلت إليها، ثم منعطف لحظة الحراك الاجتماعي الذي عرفه المغرب مطلع سنة 2011 على غرار بعض دول المنطقة العربية. فبقدر ما ساهمت النخب السياسية الحزبية الحاملة لفكرة الإصلاح السياسي في إغناء النقاش حول عملية الدَمقرطة بالمغرب سواء مع حكومة المعارضة اليسارية أواخر التسعينيات، أو حكومة المعارضة الإسلامية التي جاءت في سياق ما سمي الربيع العربي، اندمجت هذه النخب في بنية السلطة السياسية الحاكمة، متأثرةً بثقافة الممارسة التقليدانية وآليات الاحتواء والدمج التي تعتمدها في ضبط التوازنات السياسية في الحقل السياسي؛ ما أسهم في نهاية المطاف في استقرار السلطوية وإعادة ترتيب آلياتها وقواعدها في الحكم.

وبناء عليه، تحاج الورقة بأن ثقافة النخب السياسية والحزبية في المغرب لم تشكل عاملاً محفزًا للدفع نحو الحداثة السياسية لمؤسسات الدولة الحاكمة، بقدر ما شكلت عاملًا مساعدًا على تجديد قواعد الممارسة السلطوية للحكم بأدوات معاصرة. وتحاج أيضًا بأن تعثر الانتقال إلى الديمقراطية في المغرب، واستمرار بنية الممارسات السلطوية، لا يفسر فقط من زاوية عامل قوة السلطة السياسية ومقاومتها للتغيير، بل أيضًا بقصور الثقافة الديمقراطية للنخب السياسية، الذي يرجع بدوره إلى عتاقة ثقافتها السياسية الداعمة والمندمجة في شرعيات الحكم التقليدية. فقد ساهمت توجهات النخب السياسية الخاضعة نحو المؤسسة الملكية بالتدريج في ظهور ثقافة التبعية والطاعة والولاء السياسي، وهذه الثقافة في الحصيلة لا تساعد في بناء ديمقراطية راسخة ومؤسسات سياسية حديثة.

عبد الفتاح ماضي

مدير وحدة دراسات الدولة والنظم السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس تحرير دورية "حكامة" التي تُعنى بالإدارة العامة والسياسات العامة. عمل أستاذًا للعلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، وباحثًا زائرًا في مركز وودرو ويلسون في واشنطن، وأستاذًا زائرًا في جامعة دنفر، وخبيرًا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومديرًا لبرنامجٍ بحثي في معهد قرطبة للسلام في جنيف. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كليرمونت للدراسات العليا في الولايات المتحدة الأميركية (2005). تتركز اهتماماته البحثية في تحولات الأنظمة، والانتقال الديمقراطي في الشرق الأوسط، والعلاقات المدنية - العسكرية، والحركات الإسلامية، والتعليم المدني، وحقوق الإنسان، والحريات الأكاديمية. من مؤلفاته الأخيرة: "الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية - العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة" (2021)؛ "عثرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟" (2020)، وكلاهما صادران عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كيف يشكل الاستبداد الثقافة السياسية للجماهير؟ مقاربة من منظور العلاقات المدنية - العسكرية

تستخدم نظم الاستبداد وسائل عديدة لضمان بقائها. فبجانب "سياسة العصا والجزرة"، ثمة سياسة للتلقين المذهبي. ولكل وسيلة آثارها في بقاء النظام وفي الجماهير.

تهتم هذه الورقة بسياسة التلقين المذهبي، التي عادةً ما يكون لها تداعيات طويلة المدى؛ لأنها متصلة بالثقافة السياسية للجماهير. وتعني هذه السياسة قيام النظام بعملية ممنهجة من عمليات التنشئة السياسية الرامية ليس فقط إلى ضمان ولاء الفئات المستهدفة أو الجماهير للنظام الحاكم في المدى المنظور، وإنما أيضًا إلى تغيير بنية المجتمع ذاته وترسيخ ثقافة الخضوع والاستسلام على المدى الطويل.

تخبرنا الأدبيات السابقة بأن أنظمة الاستبداد قد تنجح في سياستها تلك، ومن ثم تسهم ثقافة الخضوع والاستسلام ليس في ترسيخ النظام القائم فحسب، وإنما أيضًا في عرقلة محاولات التغيير في المستقبل وتعيد إنتاج الاستبداد من جديد. وفي المقابل، قد تفشل هذه السياسة وتظهر مقاومة جماهيرية تعبر عن نفسها بطرائق مختلفة.

تبحث الورقة في عدد من الأسئلة ذات الصلة: لماذا تستخدم نظم الاستبداد التلقين المذهبي ضمن استراتيجياتها للبقاء؟ وكيف؟ وما الآليات المستخدمة لتحقيق ذلك الغرض على المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية؟ وما التداعيات المتوقعة منها؟ وتحت أي ظرفٍ يمكن أن تستمر هذه التداعيات لفترة زمنية ممتدة؟

تنطلق الورقة من مقاربة العلاقات المدنية - العسكرية؛ ويركز الجانب التطبيقي على الحالات التي تعرضت فيها المجتمعات لعمليات تلقين مذهبي عسكري، إنْ في إطار مواجهة النظام لتهديدات عسكرية خارجية، أو في أعقاب فشل الانتفاضات الشعبية واستيلاء عسكريين على الحكم.

عبد القادر عبد العالي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر. حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الجزائر 3. تتركز اهتماماته البحثية في مجالات السياسة المقارنة، والنظرية السياسية، والعلاقات الدولية. شارك في مشاريع بحث دولية، ولديه اهتمام كبير بسياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تناولها في العديد من المنشورات والكتب.

الثقافة السياسية، التصدعات الاجتماعية والديمقراطية: دراسة حالة الجزائر

يكتسي تحليل العلاقة بين الثقافة السياسية وبنية التصدعات الاجتماعية، وأثر ذلك في تأييد الديمقراطية، أهميةً معتبرة في معرفة الوضعية القائمة للتوجه نحو الديمقراطية في الجزائر؛ نظرًا إلى أن تشكل الثقافة السياسية وتغيرها نحو ثقافة مشاركة وذات خصائص مدنية، بحسب غابريال ألموند، يسهلان ويدعمان الانتقال نحو الاستقرار السياسي والديمقراطية. وهي مقولة يمكن إعادة التساؤل بشأنها: كيف تؤثر توجهات الثقافة السياسية في العلاقة بين التصدعات الاجتماعية والتحول الديمقراطي والتحول السياسي؟ تعتمد هذه الورقة على منهج دراسة الحالة ومعالجة المعطيات الإحصائية لمؤشرات مسح القيم العالمية WVS، وتقارير مؤشرات الديمقراطية العالمية.

وخلصت الورقة إلى أن بنية التصدعات الاجتماعية القائمة في الجزائر ضعيفة في جانبها التراكمي وهي ذات طابع متقاطع، لا تعكس التوجهات نحو تأييد الديمقراطية أي خصائص ثقافية واجتماعية متمايزة بوضوح وذات فروق إحصائية، وأن كل الفئات والمجموعات الاجتماعية لها توجه قيمي ثقافي متماثل لتأييد الديمقراطية أكثر من رفضها. ولكن الاصطفاف الحزبي للعائلات الحزبية القائمة حول ثلاث عائلات حزبية: الوطنيون، الإسلاميون، الديمقراطيون، يميل إلى تعزيز تصدع تراكمي حول الهوية الدينية واللغوية، له أثره الملموس في التأثير الظرفي في تراجع بعض مؤشرات الطلب على الديمقراطية.

عبد القادر ملوك

أستاذ فلسفة التواصل بجامعة ابن زهر بأكادير. حاصل على دكتوراه في الفلسفة ودكتوراه في اللسانيات. من آخر إصداراته: "من تعددية الأخلاق إلى أخلاق التعددية: قراءة في نماذج هيلاري بتنام، يورغن هابرماس وطه عبد الرحمن" (2018)؛ "حجاجية الخطاب الإعلامي: أطر نظرية ونماذج تطبيقية" (2018)؛ "البلاغة والسياسة: سلطة الخطاب وخطاب السلطة" (ترجمة) (2021)؛ "النار المقدسة: وظائف الديني" (ترجمة) (2021).

الثقافة السياسية من التلقي إلى المشاركة: المجال العام الافتراضي العربي ورهان إنهاء الاحتكار السياسي

نترافح في هذه الورقة عن دعوى تفيد أن المجال العام الافتراضي العربي قد سبب الكثير من الإحراج للأنظمة السياسية العربية، باختراقه لقلاعها الحصينة التي ظلت متمنعة عن النقاش العمومي بحكم استفراد هذه الأنظمة بالخبر السياسي؛ إذ ساهم إسهامًا بيّنًا في إحداث "وفرة في المشاركة المواطنة" نُقِل بموجبها النقاش السياسي من فضاءاته التقليدية المعروفة إلى فضاءات جديدة مكنت من إدماج المزيد من المواطنين في العمل السياسي، وأتاحت لهم فرصة الإدلاء بدلوهم في القضايا التي تدور في فلكه. ومع ذلك، نرى أن هذا المجال الجديد لم يقوَ على خلق ثقافة سياسية بديلة في إمكانها أن تشكل سلطة واعية مضادة قادرة على المساهمة الفعلية في اللعبة السياسية. وآية ذلك أنه مجال بقي رغم كثرة المنتسبين إليه مسكونًا بذوات منفعلة لا فاعلة، مستهلكة لا منتجة. وحتى في اللحظة التي تكون فيها منتجة، فإن إنتاجها يكون محض ردود فعل على أحداث آنية، وليس رؤية محكومة ببعد نظر يشي بوعي سياسي عميق، يعمل في زمن مسترسل يقوم بين الآن والآن الممتد، إلا فيما ندر.

وعطفًا على ذلك، نمضي إلى القول إن هذا المجال الافتراضي المستجد لن يتمكن في القريب العاجل من إحداث تغيير ذي شأن في الثقافة السياسية لمرتاديه؛ والسبب في ذلك أنه مجال يستند إلى الرقمية الحديثة، والإنسان العربي يعيش أشكال هذه الرقمية في انفصال كلي عن مضامينها، لأن إيقاعها يتجاوز سرعة تمثله. ونحسب أن الرهان الأول في حماية الأفراد من إغراءات التقنية وتفادي استلاباتها ينبغي أن يكون على تنشئتهم وتربية عقولهم على قيم مضادة مشبعة بروح ديمقراطية مناضلة، تمدهم بالقوة اللازمة لاستعادة عافيتهم وبالأسلحة المناسبة لتحصين أنفسهم من أن تسترقها الأكوان الافتراضية.

عبد الكريم أمنكاي

أستاذ مساعد ببرنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على شهادة الدكتوراه المزدوجة في العلوم السياسية (تخصص سياسة مقارنة) من معهد الدراسات السياسية بباريس وجامعة أوتاوا بكندا. تتمحور اهتماماته البحثية حول الشعبوية، والسلوكات السياسية والانتخابية، ومسألة الثقة بالنخب السياسية في نطاقات وطنية مختلفة. له العديد من المنشورات في دوريات محكمة عربية ودولية. من مشاريعه البحثية الحالية دراسة عن أثر "ثورات الربيع العربي" في تشبيب النخب البرلمانية في العالم العربي، وبحث حول تأثير الاتجاهات الشعبوية في مستوى الثقة بالخبرة العلمية في لبنان.

ثقافة العرب بين حقلي دراسات الشرق الأوسط والفكر العربي المعاصر: هل الجوهرانية الثقافية ونقد التراث وجهان لعملة واحدة؟

يُعتبر الاعتقاد بأن مكونات الثقافة العربية هي المفسر الأساسي، إن لم يكن الوحيد، للظواهر السياسية في العالم العربي أحد أهم التيارات النظرية والتحليلية في حقل دراسات الشرق الأوسط. وإذا كانت هذه المقاربة الثقافية عَرفت حركات مد وجزرٍ في مدى هيمنتها على هذا الحقل الأميركي النشأة، فإنها ما لبثت أن استعادت قوتها في أعقاب سقوط المعسكر الشرقي مع مطلع تسعينيات القرن الماضي، بفعل أعمال علماء سياسة بارزين كصمويل هنتنغتون وأطروحته حول صراع الحضارات و"الحدود الدموية للإسلام". عمومًا، وُوجهت الأبحاث الغربية، في العلوم السياسية التي تبنت المقاربة الثقافية، بنقدٍ شديد في الأوساط الثقافية والأكاديمية العربية، ونُظر إليها على أنها لا تخلو من الجوهرانية والمركزية الغربية، بل حتى العنصرية. ولكن إذا كان المفكرون العرب رفضوا بشدة الأطروحة "الهنتنغتونية"، وما شابهَها من التصورات ذات النظرة الاستشراقية لشعوب المنطقة وتَوجهاتها وتفضيلاتها السياسية، فإن المقاربة الثقافية لتشريح وفهم ما وُصف "بالتخلف" السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعالم العربي، كانت ولا تزال أحد أهم المدخلات النظرية والإمبريقية المترسخة بقوة فيما يسمى حقل الفكر العربي المعاصر.

من هذا المنطلق، تحاول هذه الورقة الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي حد يمكن اعتبار أطروحة نقد التراث (النافذة في الفكر العربي المعاصر) مجرد صياغة محلية للجوهرانية الثقافية التي نجدها في المقاربة الثقافية لحقل دراسات الشرق الأوسط "الأميركي"؟ بعبارة أخرى، أليست مفاهيم مثل "التراث العربي/الإسلامي" و"العقل العربي" و"الخصوصية الثقافية العربية"، والتي شاع تداولها والنقاش حولها في كتابات المفكرين العرب المعاصرين، مجرد صدى لمفاهيم مثل "العَقلية العربية" أو" الثقافة السياسية العربية" أو "عدم التوافق الثقافي" التي تبناها بعض رواد حقل دراسات الشرق الأوسط؟

عبد الله جنّوف

أستاذ في المعهد العالي للعلوم الإنسانية، بجامعة قابس، تونس. تشمل مجالات بحوثه الإسلاميات، وينصبّ تخصصه الدقيق في الدراسات الشيعية تأليفًا وترجمة. من أعماله البحثية: "حياة محمد قبل البعثة"، و"عقائد الشيعة الاثني عشرية".

النبز في تونس: أداة خصومة أم خطاب ثقافة سياسية؟

تُستعمل كلمات "الوصم" و"التراشق" و"الشتيمة" في تسمية الإهانة السياسية، ولكنها ليست خاصة بها. وتقترح هذا الورقة تخصيصها بمصطلح "النبز"، وتعرّفه بأنه "لقب مهين يخترعه السياسي ويسمي به خصمه لتشويهه". ثم تنطلق في الوصف والتحليل من الفرضية التالية: ليس النبز في تونس أداة خصومة، بل هو خطاب ثقافة سياسية، ومن عوائق التحول الديمقراطي.

يشتمل القسم الأول من الورقة على أنباز متعلقة بأهم مكونات المشهد السياسي التونسي بعد عام 2011، يصنفها ويحللها. ويفصل القسم الثاني فرضية البحث، وينتهي إلى أن النبز نتاج ثقافة سياسية تكونت في أزمنة الاستبداد، وساهمت في إفشال الانتقال الديمقراطي. فقد هاجمت الأنباز الأحزاب والسياسيين والبرلمان، واتهمتهم بالكذب والعبث ونهب المال العام، ثم أُلقِيت التهمة على الثورة والديمقراطية التمثيلية. والمقصود بذلك محاصرة الوعي الناشئ وقتل السياسة وترذيل الديمقراطية؛ لأنها البيئة التي تتخلق فيها السياسةُ ويتشكل الوعي وتتكون الثقافة السياسية الديمقراطية. وقد انهمكت النخبة في استعمال النبز، فعمقت الانقسام السياسي، وفشلت في إنجاز التسوية التاريخية. أما التوافق فكان مرحلةً من مراحل التسوية الداخلية في "العائلة الديمقراطية"، ومُصارَفةً سياسية من الإسلاميين ليُعترف بهم في الحقل السياسي. وتجلى موقف النخبة في مسارعتها إلى تأييد الاستبداد العائد، وتنصلها من تجربة الانتقال الديمقراطي. وحتى الذين كان من مصلحتهم بناء الديمقراطية، بدت في مواقفهم قرائن تدل على أن موقفهم ليس ترجمة لثقافة سياسية ديمقراطية.

تخلص الورقة إلى أن مسار إفشال الديمقراطية/ عودة الاستبداد كان مسارًا جماعيًّا متطورًا، قاده خصوم الديمقراطية، وشارك فيه بغير وعي أنصارها، وعبّر فيه النبز عن ثقافة سياسية توجّه النخبة وقواعد الأحزاب، وتجدّد الصراع الأيديولوجي، وتعمّق الانقسام المجتمعي، وتعمّم السخرية والتفاهة، فتخرّب الإمكان الديمقراطي، وتفضي إلى الاستبداد.

عبد المجيد السخيري

باحث في الفلسفة والعلوم السياسية، كاتب وناقد في الجماليات، ومترجم. نشر بحوثًا ودراسات وترجمات بمجلات دولية ووطنية، ومقالات وتقارير بصحف دولية ووطنية ورقية وإلكترونية، كما حرر ونشر مجموعة من الكتب والترجمات وشارك في مؤلفات جماعية. عمل سابقًا مديرًا ومحررًا بعدد من الصحف والمجلات الورقية، إضافةً إلى التعاون مع مجلات وصحف وطنية ودولية، وأستاذًا زائرًا بجامعات مغربية.

الحركات الاجتماعية الجديدة والثقافة السياسية الديمقراطية: مراجعة نقدية للمفاهيم وقراءة في السياقات الدولية والمحلية

تستشكل الورقة العلاقات المتبادلة بين الثقافة السياسية والحركات الاجتماعية، وبخاصة تأثير الثقافة السياسية الديمقراطية في تشكيل الحركات الاجتماعية الجديدة. وذلك بفحص أثر التصورات والأنماط الفكرية في الممارسات المختلفة التي أفرزتها ديناميات الفعل الجماعي في سياقات تاريخية مختلفة، واستجلاء الرهانات التي انطوت عليها عمليات الضخ الأيديولوجي في المرجعيات المتشكلة في مخاض الاندفاع غير المسبوق للحركات الاجتماعية في بلدان الشمال كما الجنوب.

وتركز الورقة على دلالات غياب التوليفات الفلسفية - السياسية الملهمة للحركات الاجتماعية والمغذية لمخيالها السياسي، بقدر ما تراهن على إنجاز تركيب فلسفي - نظري للمخيال السياسي المعاصر انطلاقًا من تحليل بنائي جدلي لمفاصل العلاقة بين ديناميات الحركات الاجتماعية الجديدة والاستثمار في الثقافة السياسية الديمقراطية الحديثة في ظل عالم معولم ومتغير. ولأجل ذلك، تمرّ الورقة سريعًا على دراسة مقارنة لتجارب الحركات الاجتماعية الجديدة في المجتمعات الغربية والجنوبية، ومنها العربية، مع مراعاة الصعوبات التي يطرحها التحرك المرن من العالمي إلى المحلي، من قبيل محدودية المقاربات الشكلية والنظرية لمفهوم الثقافة السياسية.

ومن ثم تنظر الورقة في إمكانية تركيب البرديمات التفسيرية الرائجة في المقاربات الكلاسيكية والليبرالية وما بعد الماركسية، وفحص الشروط السوسيوتاريخية لتدفق المفاهيم الجديدة إلى الثقافة السياسية بالمجتمعات العربية، وبلدان الجنوب بصفة عامة، وأثر ذلك في تغيير البيئة السياسية، وإشكالات الانتقال الديمقراطي، وبروز الظاهرة الشعبوية، وجدلية التحرر والمحافظة في سيرورة تشكيل الحركات الاجتماعية وتأصيل الحداثة السياسية، من دون إغفال دور الثورات الرقمية في تغذية الثقافات السياسية الفرعية، مع التركيز خاصة على تجارب الحركات الاجتماعية الجديدة.

عبد الوهاب الأفندي

رئيس معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ريدينغ في عام 1989. شغل سابقًا منصب عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بمعهد الدوحة للدراسات العليا (2017-2020)، ورئيس برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية (2015-2017). عمل سابقًا ودرس وحاضر في العديد من الجامعات، وتولى مواقع دبلوماسية وصحفية في بريطانيا. له العديد من الكتب الأكاديمية باللغتين العربية والإنكليزية، إضافة إلى مشاركته بأوراق بحثية في دوريات محكّمة، وبفصول في كتب محرّرة.

الثقافة سلاحًا:
حروب الثقافة وثقافات الحروب في الولايات المتحدة ومصر

تتناول هذه الورقة الظاهرة التي تعرف بـ "حروب الثقافة" في الولايات المتحدة الأميركية، وهي تَطوّرٌ شدّ الانتباه في تسعينيات القرن الماضي، وبلغ ذروته في عصر الرئيس السابق دونالد ترامب، وتقارنه بتطورات مماثلة شهدتها مصر في الفترة التي سبقت انقلاب تموز/ يوليو 2013، وما يزال مستعرًا حتى اليوم. ذلك أن هذه الظواهر تطرح تحديًا كبيرًا لنظريات "الثقافة السياسية" وفرضياته حول تأثير الثقافات السائدة الكبير في السلوك السياسي.

تخلص الورقة إلى أن ديناميات هذا الصراع "الثقافي" تكشف أن دور الثقافة المحوري، في رسم الهوية وإعطاء الفعل السياسي والاجتماعي المعني، يتفاعل كذلك مع تعدد وتنوع إمكانيات استخدامها أداةً للصراع والانقسام. وبخلاف مقولة صامويل هنتنغتون بأن اختلاف الثقافات يرسم حدود الصراع بين الأمم، فإن المعلومات التي تقدمها الحالات موضوع الدراسة هنا (وبصورة أوسع طبيعة الصراعات في عالم اليوم) تشير إلى أن الاختلافات داخل المجتمعات ذات الهوية الثقافية المشتركة قد تخلق صراعات أعمق وأطول أمدًا، وتدفع أطراف هذا الصراع إلى التحالف مع جهات من خارج محيطها الثقافي، بل على تناقض معها أكثر من الخصوم المحليين. ويؤكد هذا أن الثقافات في تحول مستمر، وأن حالات التحول والمقاومة التي تواجهها تخلق صراعات قوية، كما حدث خلال "الحروب الدينية" بعد الإصلاح البروتستانتي في أوروبا، والحرب الأهلية الأميركية حول منع الرق.

وبناء عليه، فإن دور الثقافة لا يحدد مسبقًا المسار السياسي، وإنما يعتمد هذا على تآلف ومخاوف الفئات المتشاركة في هذه الثقافة. ويمكن اعتبار الثقافة نفسها نتاجًا لحسم الصراعات والخلافات بين أطرافها، إما سلمًا أو عبر العنف أو عبر الانقسام (الاستقلال الأميركي ... إلخ)، والتأقلم والتعايش.

علي إبراهيم محمد

باحث وأكاديمي سوداني مستقل، يعمل مديرًا لمركز المعابر للحوكمة والتنمية البشرية. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد. وهو برلماني سابق، ومحاضر سابقًا بعدد من الجامعات السودانية. تركز أبحاثه على قضايا الاقتصاد والتنمية والفساد والاقتصاد في حالات الانتقال. شارك في عدد من المؤتمرات الوطنية والدولية، من بينها مؤتمر قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي العاشر، ومؤتمر العلاقات السودانية – التركية.

الاقتصاد الثنائي وإعادة إنتاج الثقافة السياسية: مأزق التحول الديمقراطي في السودان

تهدف هذه الورقة إلى النظر في كيفية إنتاج الثقافات السياسية من واقع الاقتصاد ذي التركيبة الثنائية الحداثية والتقليدية السائدة في أقاليم السودان المختلفة، وعلاقتها بالتحول الديمقراطي. وتتجسد مشكلة البحث في مأزق التحول الديمقراطي الذي يواجه السودان بعد التغيير السياسي في عام 2019.

فعلى الرغم من أن أسباب هذا المأزق عديدة ومتنوعة، تروم الورقة تفسير هذا المأزق من منظور سوسيوثقافي وثقافي - قيمي، يعتمد على متغير الثقافة السياسية؛ وذلك لأهمية هذا العامل وتأثيره في بناء ديمقراطية مستدامة.

وتفترض الورقة أنه كي تنشأ الديمقراطية بصورة سليمة لا بد من وجود بيئة واستعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي يحتضن هذا البناء ويوفر متطلباته الأساسية، وأن التراث الاجتماعي والثقافي السوداني، الذي يقوم على الولاءات الأولية، كان له أثر سلبي في الثقافة السياسية؛ ما عرقل التحول الديمقراطي.

ونسبة لتعقد قضية الثقافة السياسية، تستخدم الورقة مناهج منها: المنهج التاريخي، والاستقرائي، والمقارن؛ للوقوف على تكوينات الثقافة السودانية وتشكلاتها، وتحليل المتغيرات الرئيسة التي تؤثر في واقع التحول الديمقراطي.

وتستفيد الورقة من الأدبيات والنظريات المستندة إلى "المحدد الجغرافي"، وتركز على ثقافة الخضوع والعزلة، والمجتمعات الأبوية. وتخلص إلى نتائج، منها أن شعب السودان شعب هجين متعدد ومتباين المعتقدات واللغات والأعراق؛ ما انعكس على تعدد ثقافاته وزاد من حدّة الصراعات الهوياتية، وأن الثقافة السياسية الموروثة من المجتمع ذي البنية الثنائية الموروثة من دولة الاستعمار لا تساعد في عملية التحول الديمقراطي، لأنها تفتقد المعينات الأساسية التي تجعل استجابتها للتحول الديمقراطي استجابة رافدة. ومن ثم، يصعب القول، في ظل الواقع الثقافي والسياسي والاجتماعي، وحالة انسداد الأفق والمأزق الماثل، بناء ديمقراطية حقيقية في المستقبل المنظور.

علي عبد الرءوف

أكاديمي ومعماري ومصمم عمراني وناقد. تتعدد اهتماماته البحثية لتشمل مدن الخليج المعاصرة، والمدن المعرفية والإبداعية، وعمران ما بعد الربيع العربي. حاصل على جوائز محلية وإقليمية وعالمية في العمارة والتخطيط والنقد والتدريس والبحث العلمي. نشر أوراقًا بحثية ومقالات وتقارير فنية في مؤتمرات دولية ودوريات عالمية. ألقى محاضرات في عدة جامعات. وهو مؤلف منفرد ومشارك للعديد من الكتب باللغتين العربية والإنكليزية، إضافة إلى مساهماته المنتظمة في العديد من الدوريات المعمارية والثقافية.

الثقافة السياسية السلطوية الحاكمة والهوية المكانية: حالة المدينة المصرية؛ مقاربة تاريخية من بدايات التحديث إلى الحقبة المعاصرة

تحاول هذه الورقة توسيع مفهوم "الثقافة السياسية" والثقافات السياسية في العالم العربي لتتجاوز التصورات الراسخة والكلاسيكية المرجعية، من حيث إنها تمثل فقط إطارًا أو أطرًا مفاهيمية للنظم السياسية أو الحزبية أو تفاعلات الحركات المؤثرة في المشهد السياسي، إلى أن الثقافة السياسية وتوجهات النخبة الحاكمة تؤثر بالغ التأثير في تشكيل المكان والفضاءات العامة والحضرية وبناء الهوية المكانية.

تعتمد الورقة تحليلًا تاريخيًا يبرز طبيعة السلطة وتصورها لتخطيط المدينة المصرية وخاصة العاصمة القاهرة. يبدأ التحليل من محاولات التحديث الأولى في مصر في القرن التاسع عشر وصولًا إلى الفترة المعاصرة. وترصد الورقة أيضًا الثقافة السياسية للسلطة الحاكمة في مصر وتصورها للهوية المكانية وتأثيرها فيها.

وتبحث الورقة السردية التاريخية لتأثير الثقافة السياسية والقيم الحاكمة في صياغة العمران وهوية المكان في عدد من المدن المصرية. وتحلل أيضًا، من خلال تناول منطق الصياغة المكانية لمصر المعاصرة، مجموعةً من المشروعات العمرانية المهمة في نسيج مصر لتجيب عن جملة من التساؤلات المترابطة: كيف تؤثر الثقافة السياسية في منطق تشكيل المدينة؟ وكيف تسهم العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والإنسانية في عملية إنتاج الفضاءات العمرانية في المدينة؟ وكيف تتناقض منهجية التنمية وصياغة الهوية المكانية وتتأرجح بين مدخل يتبنى الهوية الذاتية والانغلاق والحرص على تفعيل التمايز تتبناه الجماعات الشعبية ومدخل يتبنى نموذجًا غربيًّا تغريبيًّا ترعاه الثقافة السياسية؟

وتجتهد الورقة لإبراز خصوصية تعددية الثقافات داخل المجتمع الواحد، كما هو واضح في الحالة المصرية، وعلاقة هذه التعددية بالتعبير المادي عن هذه الثقافات في فضاءات المدينة ونسيجها، ومن ثم تفحص الجوانب المركّبة لهذه الثقافة/ الثقافات ومدى تبلورها في السياق المادي للمدينة.

عمرو عثمان

أستاذ في قسم العلوم الإنسانية بجامعة قطر. حاصل على الدكتوراه من قسم دراسات الشرق الأدنى بجامعة برنستون الأميركية (2010)، والدكتوراه المهنية في القانون JD من جامعة حمد بن خليفة (2020). تشمل اهتماماته البحثية الدراسات الإسلامية بفروعها المختلفة والفكر العربي والعالمي الحديث والمعاصر والقانون وحقوق الإنسان.

الإنترنت والثقافة السياسية ومفارقة الذاكرة الجمعيّة

تقدّم هذه الورقة مدخلاً لدراسة أثر شبكة الإنترنت في الثقافة السياسية من خلال مفهوم الذاكرة الجمعيّة. فبالانتقال من الاقترابات التقليدية عن الثقافة السياسية التي تحصرها في المعرفة والتوجّهات والسلوك، إلى الاقترابات البنائية والتفسيرية التي تعرّفها من خلال عملية "بناء المعاني"، تظهر الذاكرة الجمعيّة بوصفها مكوّنًا أساسيًّا من مكوّنات الثقافة السياسية بما تحمله من معان ورموز وسرديات عن الحياة السياسية.

تستنج الورقة، من دراسة حالة ثورة 25 يناير 2011 المصرية، أن تطوّر الإنترنت قد يحدّ من دور الدولة والنخبة في تشكيل الثقافة السياسية والذاكرة الجمعيّة، غير أنه قد يزيد أيضًا من حدّة الاستقطاب السياسي والاجتماعي وإضعاف ثقافة التسامح مع الآخر وفرص تحقيق المصالحة المجتمعية، وهو ما نطلق عليه "مفارقة الذاكرة الجمعيّة".

محمد حمشي

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات وأستاذ مساعد في برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بمعهد الدوحة للدراسات العليا؛ أستاذ محاضر سابق في قسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي، الجزائر. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة باتنة 1، الجزائر. حاز "الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية" (2019)، و"جائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي" (2023). له العديد من المقالات وفصول الكتب المحكّمة. من آخر إصداراته البحثية الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب "مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية" (2021)؛ ترجمة كتابيْ "بعد الليبرالية" (2021)؛ "الشعبوية والسياسة العالمية" (2022).

نقد نظرية الثقافة السياسية عربيًّا

تحاج هذه الورقة بأن مفهوم الثقافة السياسية ليس منفصلاً عن سوسيولوجيا تاريخ المفاهيم. فقد تحول من تأملات، لا بأس في نعتها بالفلسفية، ارتبطت بتقاليد فلسفية ممتدة تعود إلى أفلاطون وأرسطو إلى مفهوم اشتَقَّ منه مؤسسوه ومن حذا حذوهم فروضًا (حتى وإن سُمّيت علمية، فلم يكن الطموح للسببية طاغيًا عليها) يجري اختبارها كميًّا في الغالب؛ لينتهي به المطاف إلى نظرية يزعم أنصارها أنها علمية، تبني ارتباطاتٍ سببيةً، بصيغة هيومية - وضعية فجة، بين ثقافة المجتمع وسلوكه السياسيَين.

تستخدم الورقة مقاربة سوسيوتأريخية لمفهوم الثقافة السياسية، وتحاول الاشتباك مع ثلاثة أسئلة رئيسة: ما الذي يعنيه أن تكون الثقافة السياسية نظريةً؟ وما الذي يعنيه أن تكون الثقافة السياسية ثقافةً؟ وما الذي يعنيه أن تكون الثقافة السياسية سياسيةً؟ وحين تبحث في المعاني الثلاثة هذه، فهي تبحث في خطاب نظرية الثقافة السياسية، أي إنها تحاول إعادته إلى الألفباء: أ. ما الذي يعنيه المتحدثون عن الثقافة السياسية (منتجو الخطاب ومستهلكوه) حين يتحدثون عنها بوصفها ثقافةً وبوصفها سياسيةً؟ ب. ما الذي يعنيه هؤلاء حين يتحدثون عنها بوصفها نظريةً؟

تلك خطوة أولى تستند الورقة فيها إلى أعمال ستيفن ولش، ومارغريت سومرز. أما الخطوة الثانية فتتمثل في نقد خطاب نظرية الثقافة السياسية، وتستند الورقة فيها إلى أعمال عزمي بشارة. إن أهمية أن يكون النقد عربيًّا لا تقتصر على أنه ينبثق من سياق عربي انتقالي يقع، بفضل الانتفاضات العربية، على تخوم السياقات الاجتماعية - السياسية التقليدية التي سواء أنتج فيها خطاب الثقافة السياسية، أي السياقات الديمقراطية؛ أو ارتحل إليها وأعيد إنتاجه فيها، أي السياقات التسلطية؛ بل إن أهميته تكمن أيضًا في أن عمل بشارة يقف على تخوم الجماعات (أو الحقول) المعرفية الرئيسة التي يجري فيها تداول الخطاب؛ ما يجعله قادرًا على العبور بينها من دون الانغلاق على نفسه ضمن إحداها دون الأخرى.

محمد نعيمي

أستاذ بمعهد التنمية الاجتماعية، وأستاذ زائر بالمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين، المغرب. باحث في مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، وفي مرصد أميركا اللاتينية. حاصل على دكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة محمد الخامس بالرباط. يهتم بالحركات الاجتماعية والتحول الديمقراطي، خاصة في العالم العربي. من أحدث منشوراته، "محدودية نظرية الاختيار العقلاني في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية: حالتا حركة 20 فبراير وحَراك الريف في المغرب".

"الثقافة السياسية" والفعل الجمعي الاحتجاجي في سياق الانتفاضات العربية (2011-2019)

تتناول هذه الورقة موضوع الثقافة السياسية لدى الجمهور السياسي العربي في أثناء موجتَي 2011 و2019 من الانتفاضات العربية. وبدلًا من التطرق إلى أهم الحركات الاجتماعية التي ازدهرت في العالم العربي في هذه العشرية، تقدّم الورقة توضيحًا وتحليلًا لكيفية بناء الفعل الجمعي، وتفكيكه داخل الفضاء الاحتجاجي العربي الذي ما برح الجمهور العربي يتملكه؛ وذلك في ارتباط وتفاعل مع الثقافة(ات) السياسية السائدة في العالم العربي.

ما يبرر هذا الاختيار هو أن جل الأدبيات العربية والأجنبية، حول الحركات الاجتماعية في سياق الانتفاضات العربية بنسختيها الأولى والثانية، كادت تهمل كليًّا مستوى المايكرو بأبعاده الثقافية (معارف، وعواطف وانفعالات، وقيم، وغيرها) في تلك الحركات لفائدة مستوى الماكرو بأبعاده البنيوية، ولا سيما منها ما يتعلق بتعبئة الموارد وبنية الفرص السياسية.

تهدف الورقة إلى بيان أن "الثقافة السياسية" ليست متغيرًا تابعًا كما في الأطروحة المادية الاقتصادوية الماركسية، ولا متغيرًا مستقلًا كما يرى غابرييل ألموند وسيدني فيربا. وإنما هي عامل كبقية العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في الواقع السياسي وتتأثر به. إن هذا ما يسعى البحث لتوضيحه إمبريقيًا بإرجاع تغير السلوك السياسي للجمهور العربي إبان فترتي 2011 و2019، لا إلى ظهور قيم ثقافية جديدة أو انخفاض تكاليف الاحتجاج، بل إلى تفجر انفعالات وعواطف قوية أثرت في هذا السلوك السياسي، ثم في قيم هذا الجمهور وتوجهاته فيما بعد. ولعل هذا التحول في السلوك السياسي للجمهور العربي يمثل إيذانًا بانبثاق ملامح ثقافة سياسية جديدة في الفضاء الاحتجاجي العربي منذ عام 2011. لذلك، سيكون مفيدًا فهم انتقال هذا السلوك السياسي من حال الخضوع النسبي إلى حال المقاومة المتنامية وتفسيره، باعتماد مقاربة سوسيولوجية، تبرز دور الانفعالات في تشكُّل الفعل الجمعي الاحتجاجي وتفكُّكه.

مروة فكري

أستاذة مساعدة في العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. حاصلة على الدكتوراه من جامعة نورث إيسترن بالولايات المتحدة الأميركية. زميلة سابقة في منتدى الدراسات عبر القومية في برلين بألمانيا. لها العديد من الأبحاث المنشورة بالعربية والإنكليزية في مجالات العلاقات الدولية، وقضايا التحول الديمقراطي. من أبرز مؤلفاتها: "مقدمة في العلاقات الدولية: من أزمة العولمة إلى آفاق العالمية"؛ "القوى السلطوية الإقليمية واحتواء التحول الديمقراطي: حالتا السعودية وروسيا"؛ "المثقف العربي ومتلازمة ميدان تيانانمن".

الإنترنت والثقافة السياسية ومفارقة الذاكرة الجمعيّة

تقدّم هذه الورقة مدخلًا لدراسة أثر شبكة الإنترنت في الثقافة السياسية من خلال مفهوم الذاكرة الجمعيّة. فبالانتقال من الاقترابات التقليدية عن الثقافة السياسية التي تحصرها في المعرفة والتوجّهات والسلوك، إلى الاقترابات البنائية والتفسيرية التي تعرّفها من خلال عملية "بناء المعاني"، تظهر الذاكرة الجمعيّة بوصفها مكوّنًا أساسيًّا من مكوّنات الثقافة السياسية بما تحمله من معان ورموز وسرديات عن الحياة السياسية.

تستنتج الورقة، من دراسة حالة ثورة 25 يناير 2011 المصرية، أن تطوّر الإنترنت قد يحدّ من دور الدولة والنخبة في تشكيل الثقافة السياسية والذاكرة الجمعيّة، غير أنه قد يزيد أيضًا من حدّة الاستقطاب السياسي والاجتماعي وإضعاف ثقافة التسامح مع الآخر وفرص تحقيق المصالحة المجتمعية، وهو ما نطلق عليه "مفارقة الذاكرة الجمعيّة".

المولدي عزديني

أستاذ الفلسفة بجامعة صفاقس، تونس. حاصل على الدكتوراه والماجستير والتبريز. يهتم بالأكسيولوجيا النقدية (سياسة، وإتيقا، وتربية، ودين، وفنون وجماليات). له العديد من المقالات المنشورة باللغتين العربية والفرنسية. من مؤلفاته الحديثة: "تدبير النقد وتحرير الإنسان عند ماركوز" (2022)؛ "تساوق الأنطولوجي والسياسي في الأثر الفني" (2021)؛ "فلسفة القيم النقدية عند نيتشه: استشكال الإتيقا وسؤال النقد الجذري" (2020)؛ "فصاحة الأوغاد في جنازة بغداد" (2017)؛ "دراسات في فلسفة نيتشه" (2013).

مساهمة فلسفية في تحرير قيم الثقافة السياسية العربية من الثقافوية الأيديولوجية

في وسع النظر القائم على التوليف بين التفكير الفلسفي والعلوم الاجتماعية والإنسانية الإسهام في صياغة مقاربة قادرة على بيان الفرق بين ثقافة سياسية موسومة بالعقلانية النقدية ونوعٍ مخصوص من ثقافوية أيديولوجية واقعة تحت طائلة الدوغمائية والطائفية؛ ولا يعني ذلك انعدام أيديولوجيا متحررة ومتنورة. لكن، بالاستناد إلى ما توفّرت عليه الورقة المرجعية للمؤتمر العلمي من عناوين وعلى الدارج من الأيديولوجيات في معظم مجتمعاتنا العربية، تحتّم علينا التفريق الفلسفي النقدي بين ثقافة سياسية وثقافوية أيديولوجية شكلت نظريًّا وعمليًّا خطورة فائقة.

وكان الغرض من التفريق بين السياقَين حد المفاضلة بينهما محكومًا برجاء انفتاح سبيل ممكنة لتحرير مجتمع البلاد العربية من اعتلاله جريرة عدة عوامل، على رأسها الممارسة السياسية المباينة لمقولات الحرية والديمقراطية.

ولهذا الاعتبار، توفّر مبحث هذه المساهمة الفلسفية، أولًا على محاولة في الرجوع بالمسألة إلى مبادئها النظرية إبستيمولوجيًّا للتحقق من مدى علمنة الوقائع الثقافية السياسية، ثم ثانيًا، مقاربة ذلك مع البراكسيس السياسي الممزوج بطروحات أيديولوجية في معظم البلدان العربية. وتبعًا لذلك، كان لا بد من تعيير الثقافة السياسية في اختلافها النوعي عن الثقافوية الأيديولوجية بمعايير الأكسيولوجيا النقدية (علم دراسة القيم من منظورية نقدية)، وانتهى المبحث، في طورٍ ثالثٍ، إلى التشريع النقدي لكيف يكون المثقف السياسي العربي ذا مسؤولية ثقيلة حيال سياستنا وتاريخنا الراهنَين. وقد لا تكون المسؤولية ممكنة التعيّن إلا ببعض الشروط المختصَرة تحديدًا في تملّكه حسًّا نقديًا، وحسًا تاريخيًا، وآخر سياسيًّا. وأخيرًا، قدّر المبحث مسألة مهمة هي بمنزلة الرهان المحتاج جمعًا بين النظرية والممارسة. ومفادها: كيف لنا رجاء ثقافة سياسية عربية براغماتية مستنِدة إلى الأنموذج التداولي، بغرض التشريع لإمكان إعادة كتابة تاريخنا كتابةً نقدية، وتحرير سؤال الحرية نفَسه في الفكر والعمل؟

الناصر دريد

مستشار في المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية. حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الجامعة اللبنانية (2016) موضوعها "مستقبل الصراع الطبقي الدولي بين الإذكاء والتمييع". تتمحور اهتماماته البحثية حول الصراعات والأنظمة في الشرق الأوسط، والاقتصاد الدولي، والحروب الأهلية، والسياسة الدولية، والتاريخ الدبلوماسي. له العديد من الدراسات والبحوث والمشاركات في المؤتمرات الدولية، من أحدثها "المرض الهولندي في الاقتصادات الريعية: العراق (1952-2003) نموذجًا" (2021).

ظاهرة النوستالجيا في السياسة في الشرق الأوسط: العراق نموذجًا

تعتبر ظاهرة النوستالجيا (الحنين إلى الماضي) من أبرز مظاهر الثقافة السياسية في الشرق الأوسط. وقد ولدت هذه الظاهرة منذ أواسط القرن التاسع عشر، بوصفها جزءًا من حالة الانبعاث القومي في الشرق الأوسط والتأسي بالماضي (المجيد). وهي حالة عرفتها معظم الشعوب في تطورها التاريخي، لكنها تحولت إلى ظاهرة مستديمة، لا سيما في الربع الأخير من القرن العشرين، ولأسباب ستفصلها هذه الورقة؛ ثم أصبحت نوعًا من الهوس المجتمعي في الثقافات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين.

يعتبر العراق نموذجًا مثاليًا لدول الشرق الأوسط المتعددة التكوينات، والتي تشترك رغم ذلك في العديد من السمات السايكوسياسية أو السوسيوسياسية (بحسب وجهة الدراسة)، ومن الظاهرة مدار البحث.

تحاول هذه الورقة أن تفصّل تعريف الظاهرة، وتحديد أسبابها، وهي تُعنى بالثقافة السياسية في العراق تحديدًا. وتقوم على فرضية أساسية قوامها أن ظاهرة النوستالجيا تستمد قوتها واستمرارها من الفشل النوعي للمجتمعات المرتكزة عليها في مواجهة واقعها وتحدياتها.

تخلص الورقة إلى أنّ ظاهرة النوستالجيا في الحياة السياسية العراقية لم تعد تؤدي دور المعادل النفسي لشعب تعرض وما زال للصدمات والخيبات المستمرة فحسب، ولم تعد مجرد مجال واضح للهروب من مواجهة الواقع والتساؤل المتعلق برسم المستقبل وفق إطار عملي وموضوعي واضح، بل أصبحت نوعًا من التقاليد السياسية المرعية أيضًا؛ وأنه من الواضح أن النوستالجيا تؤدي دورًا مهمًا ليس في الصراعات السياسية المجتمعية فحسب، بل أيضًا في الإبقاء على آلية "الهروب" و"النكوص" في مواجهة الواقع المؤلم الذي يحيط بحياة العراقيين كل يوم.

هاني عواد

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومدير تحرير دورية "عمران". حاصل على الدكتوراه في التنمية الدولية من جامعة أكسفورد في بريطانيا. عمل سابقًا مساعدًا أكاديميًّا في جامعة بيرزيت، حيث نال الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة. تتركز اهتماماته البحثية في الحركات الاحتجاجية، والسوسيولوجيا التاريخية، وسوسيولوجيا المكان، وسياسات الريف، والسوسيولوجيا الحضرية والنظرية السياسية. صدر له كتاب عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر بعنوان "تحولات مفهوم القومية العربية: من المادي إلى المتخيل".

تحوّلات العلاقات المؤسسية الرسمية - غير الرسمية وصعود الرؤساء الشعبويين: حالة مصر

يُعتبر صعود الاتجاه المؤسسي الجديد في العلوم السياسية في العقود الماضية إحدى نتائج تفاعل المدرسة المؤسسية القديمة مع نظريات عديدة من حقل العلوم الاجتماعية، من بينها الإطار النظري للثقافة السياسية. وقد أدّى تفاعل المؤسسيّة مع نظريات الثقافة السياسية إلى تعقيد فهم منطق عمل المؤسسة السياسية، وإعادة الاعتبار لتأثير المؤسسات غير الرسمية داخلها (لا خارجها فحسب)، والتي لا تقتصر على الشبكات النيوباترومانيالية فحسب، بل تشمل كذلك العُرف والقناعات المشتركة داخل المؤسسة.

وفي دراسات السياسة المقارنة بالتحديد، طوّر الاتجاه المؤسسي الجديد في العقدَين الماضيين أجندةً منهجية تساعد على دراسة تطوّر العلاقات بين الرسمي وغير الرسمي في المؤسسة السياسية الواحدة، ملاحظةً أن العلاقة بينهما قد تشهد تحوّلات من "التقارب" إلى "التباعد" وبالعكس، بحسب العوامل الداخلية والخارجية التي تتعرّض لها المؤسسة، كصعود قوى جديدة إلى السلطة، أو حدوث تغيّرٍ في المحيط الإقليمي والدولي.

تحاول هذه الورقة توظيف هذه الأجندة لفهم التحوّل في العلاقات بين الرسمي وغير الرسمي داخل المؤسسة السياسية المصرية، منذ اندلاع ثورة 25 يناير 2011 حتى مرحلة ما بعد صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكم. وتفترض أن العلاقة بينهما داخل المؤسسة السياسية المصرية شهدت في المرحلة المدروسة تحوّلًا من التباعد بعد اندلاع الثورة المصرية، إلى التقارب عقب صعود السيسي إلى الحكم. وتتساءل في حال كان لذلك علاقة بمسألة صعود رؤساء يتسم سلوكهم السياسي وخطابهم بالشعبوية.

يوسف زدام

أستاذ التعليم العالي بقسم العلوم السياسية بجامعة باتنة 1، الجزائر، وعضو في مخبر الأمن الإنساني. حاصل على الدكتوراه سنة 2013 بأطروحة موضوعها الثقافة السياسية والمواطنة في البلدان العربية. تتمحور اهتماماته البحثية حول الثقافة السياسية، والمواطنة، وتحليل السياسات العامة. له مقالات منشورة في دوريات محكّمة وكتب جماعية، إضافة إلى مشاركات في ملتقيات وطنية ودولية.

الثقافة السياسية في زمن التنوع الثقافي: الأنماط الحضارية في مواجهة التطرفية المعيارية

يستند البحث إلى أن "نهج الحياة" المُعبرِّ عن الدلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للثقافة، يمتد ليجعل مفهوم الثقافة السياسية يُعبرِّ – إضافة إلى نظرة للعلاقات السياسية – عن العلاقات ذات الأثر السياسي، متسائلًا عن المكانة التي تحظى بها في جهود إدارة التنوع الثقافي.

خلصت الورقة إلى أن جهود إدارة التنوع الثقافي تحصر الثقافة في الدلالات الاجتماعية أكثر، وتحصر مفهوم الثقافة السياسية في شقها المرتبط بالعلاقات السياسية. وقد نتج من ذلك خللٌ على مستويين: أولهما اعتبار الديمقراطية نظامًا سياسيًّا وليس مبدأً لإدارة الشأن العام، متجاهلةً خبرات المجتمعات في إدارة شؤونها العامة، وللعلاقات ذات الأثر السياسي؛ وثانيهما التسويق "للنظام" الديمقراطي، باعتباره مؤسسات وسلوكيات منظمة للعلاقات السياسية.

فبالرغم من تضمّن المواثيق الدولية لاختلاف تطبيق "النظام" الديمقراطي، بما يتوافق والأنماط الحضارية، فإن جهود الدمقرطة تتضمن فرضًا لنموذج سياسي بتفاصيل دقيقة. وهو ما تضمنته الوثائق المؤسِسة للسلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وشروط التعامل مع المؤسسات المالية الدولية؛ ما أدى إلى نشوء مؤسسات سبقت الثقافة، سعت لخلق ثقافة سياسية نمطية عالمية.

وقد أدت النمذجة السياسية الناتجة من سوء فهم جوهر الديمقراطية إلى تشوّه في مفهومها، وتفكيك رأس المال المعرفي، إضافة إلى تفكيك المؤسسات الأصلية المعبرة عن رأس المال الهيكلي للمجتمعات. وقد سببت هذه التشوهات فشلًا وعجزًا مستدامًا في تفعيل المبدأ الديمقراطي في الكثير من الدول.

رؤساء الجلسات

أحمد قاسم حسين

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مدير تحرير دورية "سياسات عربية"، عمل مدرسًا مساعدًا في كلية العلوم السياسية - جامعة دمشق، حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة فلورنسا – إيطاليا. تتركز اهتماماته البحثية في نظريات العلاقات الدولية.

إلياس خليل

أستاذ التنمية الاقتصادية في كلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية في نيويورك (1990). درّس في جامعة موناش بأستراليا، وكلية فاسار بنيويورك، وجامعة ولاية أوهايو في مانسفيلد. كان زميلًا زائرًا في قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو ومعهد ماكس بلانك لدراسة النظم الاقتصادية بألمانيا، ومعهد كونراد لورنز بالنمسا. تتمحور اهتماماته البحثية حول الاقتصاد السلوكي والاقتصاد السياسي، مع التركيز على التفاعل بين العقلانية والعواطف والأخلاق.

أمل غزال

أستاذة التاريخ وعميدة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بمعهد الدوحة للدراسات العليا، ورئيسة تحرير دورية "المنتقى" الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عملت أستاذةً للتاريخ ومديرةً لمركز الدراسات المقارنة لمجتمعات وثقافات المسلمين في جامعة سايمون فريزر في فانكوفر بكندا. وهي مؤلفة كتاب "الإصلاح الإسلامي والقومية العربية: توسيع نطاق الهلال من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي (من ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى ثلاثينيات القرن العشرين)" (2010)؛ ومحررة مشاركة لكتاب "دليل أكسفورد لتاريخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعاصر" (2016).

باسل صلوخ

أستاذ مشارك ورئيس برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على الدكتوراه والماجستير في العلوم السياسية من جامعة ماكغيل في كندا. تتركّز اختصاصاته واهتماماته البحثية في السياسات المقارنة (الجنوب العالمي والشرق الأوسط)، والفلسفة السياسية، والعلاقات الدولية. وتركّز أبحاثه الحالية على نقد أشكال اقتسام السلطة في دول ما بعد الاستعمار والحرب، والاقتصاد السياسي في لبنان ما بعد الحرب. شارك في تأليف عدة كتب وتحريرها، منها: "سياسة الطائفية في لبنان ما بعد الحرب"؛ "ما بعد الربيع العربي"؛ "رسم خرائط المشهد السياسي: مدخل إلى العلوم السياسية".

حامد علي

أستاذ مشارك وعميد كلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد والسياسة العامة من جامعة تكساس في أوستن عام 2004. شغل سابقًا منصب أستاذ مشارك ورئيس قسم السياسة العامة والإدارة في الجامعة الأميركية في القاهرة. لـه العديـد مـن المؤلفـات، من كتب وبحوث في دوريات محكمة في قضايا الموارد والإنفاق العسكري والعدالة الاقتصادية.

حيدر سعيد

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية فيه، ورئيس تحرير دورية "سياسات عربية" التي يصدرها المركز. حاصل على الدكتوراه من الجامعة المستنصرية في بغداد (2001). صدر له: "وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية" (2008)، "نهاية الرمز: عن

نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق" (2009)، "الشيعة العرب: الهوية والمواطنة" (تحرير، المركز العربي للأبحاث، 2019). أسهم بثلاثة فصول في كتاب "تنظيم الدولة المكنى داعش" (المركز العربي للأبحاث، 2018)، كما أسهم في تأليف "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق" لسنتي 2009 و2014.

دينا رزق خوري

أستاذة تاريخ الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن الأميركية منذ عام 1991. وهي عضو مجلس أمناء معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصلة على الدكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط من جامعة جورجتاون الأميركية في عام 1987. لها العديد من الدراسات والبحوث، من أبرزها كتاب "الدولة والمجتمع في الدولة العثمانية، الموصل 1519-1834" (بالإنكليزية، 1997)، وكتاب "العراق في زمن الحرب: تجنيد واستشهاد وذكرى (بالإنكليزية، 2013)، إضافة إلى مقالات أخرى تناولت التاريخ العراقي والعثماني.

عز الدين البوشيخي

المدير التنفيذي لمعجم الدوحة التاريخي للغة العربية. شغل سابقًا بجامعة المولى إسماعيل بمكناس منصب أستاذ التعليم العالي في اللسانيات، ونائب العميد في شؤون البحث العلمي والتعاون، ومديرًا لمركز دراسات الدكتوراه، ومديرًا للمركز الجامعي لتعليم اللغة العربية وحضارتها، ومديرًا لمختبر الدراسات اللسانية والتطبيقات الحاسوبية، ورئيس قسم اللغة العربية والمنسق البيداغوجي لمسلك الدراسات العربية. عمل أستاذًا زائرًا ومحاضرًا بجامعة قطر، ومديرًا لبرنامج اللسانيات والمعجمية العربية في معهد الدوحة للدراسات العليا وأستاذًا محاضرًا فيه. خبير محكّم في عدد من الجامعات العربية والمجلات العلمية. له عدد من المؤلفات والأبحاث في مجالات اللسانيات والمعجم والمصطلح والترجمة.

غسان الكحلوت

مدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، وأستاذ مشارك ورئيس برنامج إدارة النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على الدكتوراه في إعادة الإعمار بعد الحرب من جامعة يورك البريطانية. عمل في مؤسسات مختلفة في مجال العمل الإنساني، وله خبرة عملية في المنظمات الدولية، منها: الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم. كان عضوًا وقائدًا في فرق الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ في العديد من الدول.

فادي زراقط

باحث بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا. مهتم بالتفكّر الآلي، ومعالجة اللغات الطبيعية لا سيما اللغة العربية. حاصل على الدكتوراه في هندسة الحوسبة من جامعة أوستن بالولايات المتحدة في عام 2007. عمل أستاذًا في هندسة الحوسبة في الجامعة الأميركية في بيروت، وشركة "آي بي إم" و"صَن ميكروسيستيمز" وغيرها. له العديد من البحوث والدراسات المتخصصة.

محمد المصري

المدير التنفيذي للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة درم في بريطانيا، وهو يدير برنامج قياس الرأي العام العربي (المؤشر العربي) في المركز.

مراد دياني

باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ستراسبورغ سنة 2003. تنصبّ أبحاثه الاقتصادية في مجالات اقتصاد المعرفة، إضافة إلى بحوث فلسفية تهمّ نظريات العدالة والديمقراطية. شارك في ما يزيد على خمسين مؤتمرًا علميًّا دوليًّا، وصدر له العديد من الأبحاث في مجلّات محكّمة وفي كتب جماعية بالعربية والفرنسية والإنكليزية. صدر له عن المركز العربي "حرية، مساواة، اندماج اجتماعي" (2014)؛ "حرية، مساواة، كرامة إنسانية" (2016). كما حرّر

عددًا من الكتب الجماعية، من آخرها: "20 فبراير ومآلات التحوّل الديمقراطي بالمغرب" (2018)، و"مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية" (2022/ 2023).

مروان قبلان

مدير وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل أستاذًا متخصصًا في السياسة الدولية، وعميدًا في كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية في جامعتَي دمشق والقلمون، في سورية، ومحاضرًا في قسم السياسة الدولية بجامعة مانشستر في بريطانيا. وعمل باحثًا في الشؤون الدولية وقضايا السياسة الخارجية في عدد من الهيئات والمؤسسات البحثية والفكرية. له عدة كتب وبحوث منشورة باللغتين العربية والإنكليزية في قضايا السياسة الخارجية والشؤون الدولية.

المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ص. ب: 10277، الدوحة
شارع الطرفة، منطقة 70،
وادي البنات، الظعاين، قطـر
هاتف: +974 4035 4111

PO Box: 10277, Doha
Al Tarfa Street, Zone 70,
Wadi Al Banat, Al Dhaayen, Qatar
Tel: +974 4035 4111

www.dohainstitute.org